

قضايا لبنانية

قصة الصراع بين الفلاحين والإقطاعيين في عكا

دلالات الموافقة العربيّة والاسرائيلية على تمديد وقف إطلاق النار



عمال الحدائق في طرابلس بين بؤسهم وسعائين رئيس البلدية

ملاحظات حول حركة المعلمين الرسميين الأخيرة

المقاومة الفلسطينية .. والاسئلة المعقدة

تحدثت أثناء عمان هذا الأسبوع عن «مجلس وطني فلسطيني استثنائي» سوف تقوده المقاومة قريبا للنتظر في ما تواجهه الآن من أوضاع وما يمكن أن تتخفى عنه علاقاتها الداخلية والخارجية من احتمالات .

إذا صح هذا الخبر فقد يكون من حق المراقب التنبؤ لأوضاع حركة المقاومة الفلسطينية أن يسارع الى التساؤل : هل يستطيع مجلس كهذا أن يأتي بجديد أو هل يستطيع أصلا أن يأتي بجديد ؟

وإذا كانت النتائج موهنة دوماً بمقدماتها ، فإن المقدمات التي تعيشها حركة المقاومة الآن لا تبنى بأية خطوة جادة يمكن أن تتخذ على صعيد مناقشة الأوضاع الفعلية السائدة ضمنها واستكشاف خطة عمل واضحة تستقي مآلتها من التجربة القاسية التي دخلها العمل الفدائي في صدامه مع السلطة الأردنية قبل أسابيع . وأغلب الظن أن « المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي » الجديد لن يختلف في قليل أو كثير عن « المجلس الوطني الفلسطيني الطاري » الذي نادى اليه أطراف المقاومة قبل اندلاع الحركة الأخيرة بينها وبين النظام الأردني ، بأسبوع .

آنذاك كان واضحا أن الحكم في عمان يتنهد ، في أعقاب ردود الفعل السياسية التي جوبهت بها مواقفه على مشروع روجرز ، لاقحام ميدان صراع دوي مع المقاومة لن يبقى في الحدود التي أمكن ضبط الصراعات السابقة ضمنها . وكان باستطاعة الجميع، داخل حركة المقاومة وخارجها، أن يخلصوا الى استنتاج مؤداه أن هذه الجولة سوف تكون « الحاسمة وربما الأخيرة » ، وأن الصراع سوف يتحول سريعا الى معركة على السلطة لن يكون ممكنا إنهاؤها بلا غالب ولا مغلوب .

ورغم ذلك كله انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الطاري وانتهى دون أن يتمكن من مناقشة المسائل الفعلية التي كانت تنتظر القرار ، أو الانتهاء الى أية صياغة واضحة لخطة يصبح اعتمادها لجبهة النظام الأردني .

وإذا كانت تلك هي الطريقة التي واجه بها مجلس المقاومة قضاياها المعسيرة في دورته السابقة ، فإن الأسابيع الأربعة الأخيرة — التي تفصلنا عن إيقاف القتال في الأردن — لم تحل ما يمكن أن نتوقع منه أسلوبا جيدا في المواجهة مختلفا عن السوابق وما أكثرها !

إن الصمت العميق الذي قوبلت به الأحداث ونتائجها يبدو بالفعل محيرا . ورغم أن شهرا قد مضى على توقيع الاتفاقية الفلسطينية — الأردنية — العربية التي انبثقت عن مؤتمر القمة في القاهرة فإن أي من أطراف حركة المقاومة لم يبدل برأي واضح ومحدد تحليلا للأحداث واستخلاصا لدروسها . ومنذ أربعة أسابيع و « الاتفاقيات » تتوالى في عمان الواحدة بعد الأخرى وليس من شارح لها ومعلق عليها سوى صاحب الدولة الباهي الأدم ، وأحيانا صاحب الجلالة الحسين . أما الاسئلة الكبيرة التي تهم مصير المقاومة في الصميم فما تزال معلقة بانتظار من يجيب عليها أو يحاول الإجابة على الأقل !

فهل يمكن — تكرارا — أن نتوقع من المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي خطوة ما على طريق صوغ أجوبة واضحة لهذه الاسئلة ؟ ليس لأحد ، بعد كل التجارب السابقة ، أن يفرط في التفاؤل أو في الانسياق وراء تصورات سرعان ما تأتي وقائع السلوك العملي لتبديدها .

وقد لا يكون باستطاعتنا ، من موقع هو في النهاية خارج إطار حركة المقاومة التنظيمي ، أن نخترق كل الاسئلة الكبيرة الملحة بأجوبة تلك من التحديد ومن الصلة بالتوى الفعلية المتحركة في الساحة الفلسطينية ما يمكن أن يشكل أسهاما

وانقا في تحليل كل الوقائع فضلا عن رسم خطة عمل واضحة . ورغم ذلك كله فإن المحاجا على ضرورة المناقشة ، سواء من داخل إطار حركة المقاومة أو من خارج هذا الإطار ، يبقى يستند مبرراته من الطابع المصري الذي ترتديه الآن كسل المسائل السياسية والتنظيمية التي تواجه العمل الفدائي . ومن هنا كانت تكرارا ، الدعوة التي أطلقها « الحرية » في عددها الثالث لنقطة مناقشة واسعة حول ما يتصل بالأوضاع الراهنة في حركة المقاومة وبالموقف السياسي الذي تكاد تهيئ عليها جاعلة من « الدولة الفلسطينية » مصيرا لا مفر منه موضوعيا . وإذا كنا لا نريد استباق نتائج هكذا مناقشة نعتقد بضرورتها وبواجب كل الأطراف المعنية في ولوج بابها ، فإن الإسهام في تحديد الاسئلة الكبيرة المعلقة التي يفترض بالمناقشة أن تدور حولها ، يبقى ممكنا فضلا عن أنه ضروري كي تتخذ مثل هذه المناقشة مجراها الصحيح .

١ — إن الاطاحة بالوضع الراهن السائد في حركة المقاومة الفلسطينية ، سواء في علاقة أطرافها فيها بينها أو في علاقتها جميعا بالوضع الأردني — العربي ، لا يمكن أن تستقيم الا عبر تحليل سياسي تنظيمي لوقائع الحركة الأخيرة التي كان الأردن مسرحا لها قبل شهر . ومن هذا التحليل سوف يبدو مقطوع الجذور الا اذا تمكن من استعادة مقدمات تلك الأحداث من زاوية المواقف التي استقبلت بها منظمات المقاومة نذر الحركة « الفاصلة » مع النظام الأردني في أعقاب موافقته على مشروع روجرز . لقد كان لحركة فتح موقفها ، في النظر وفي الممارسة . وكانت للجبهة الديمقراطية تحالفها وشعاراتها ومبادئها السياسية . ثم كان للجبهة الشعبية نهجها الخاص ووسائلها في العمل . وذلك كله كان يحكم عملية « استعداد » المقاومة للمواجهة ويحكم بها . ثم أتى الصدام وبه وضعت كل المواقف واشكال التصور والممارسة على المحك . فما هي الاستنتاجات التي ينبغي الخروج بها تقنيا لكل تلك المواقف في ضوء أحداث ونتائج الصدام الذي تلاها . إن الالتفاف حول هذه المسألة لن يكون له من دلالة سوى أن أطراف المقاومة باتت عاجزة عن ممارسة النقد والنقد الذاتي . وهو عجز اذا تكرر فسوف يكون مقبته لما هو أقصد .

٢ — ثم نأتي الى وقائع الصدام ذاته وتفصيل المراحل التي مر بها والمواقف التي اتخذت خلالها . وهنا نجد القموض الكامل يكاد يلف كل شيء لأن أي من أطراف المقاومة لم يبادر حتى الآن الى القاء ولو بصيص من ضوء على الوقائع ودلائلها . ويبدو غريبا بالفعل أن نمر أحداث بالحجم الذي عاشته المقاومة وهي تنقف في قتالها النضال مع النظام الأردني بالآلاف الشهداء ، ثم تبقي الأحداث دونها تحليل لسارها وللعوامل التي قررت نتائجها . إن السؤال الكبير الذي ما يزال معلقا هنا بانتظار من يحاول الإجابة عليه هو : لماذا انتهى الصدام لغیر صالحي حركة المقاومة الفلسطينية ؟ وما هي الأدوار التي لعبتها العوامل المختلفة في الوصول به الى حيث وصل ؟ هل إن الاختلال العسكري في ميزان القوى بين المقاومة والنظام الأردني هو الذي قرر النتائج في النهاية ؟ وهل كانت هناك توقعات بأن هذا الميزان يمكن أن يتقلب لصالح المقاومة ؟ وعلى أية وقائع وأسس كانت تنهض مثل تلك التوقعات ؟ أم أن عوامل عسكرية طارئة لم تكن في الحسبان هي التي تدخلت لتزعم للنتائج مجرى غير الذي كان متصورا لها في الأصل ؟ وهل كانت هناك أصلا خطة عسكرية للمواجهة تمنع جدد أدنى من « القنب » بما يمكن أن يطرأ على القتال من تطورات قد تحور مجراها التصور ؟

أم أنه ينبغي التفتيش عن عوامل الفشل في غير هذا الميدان العسكري « الفني » لينقل البحث الى سلوك المقاومة السياسية بكل أطرافها قبل القتال ثم خلاله بوجه خاص ... هل كان هناك موقف سياسي موحد انتظم ضنه لحظة بدء تساقط القاتل كل الأطراف المقاتلة في المقاومة ؟ وهل كان هذا الموقف ينطوي على إدراك واضح ومشارك للنتيجة التي

ينبغي الوصول بالصراع إليها ، أم أن المواقف افرقت بسرعة بعد اندلاع القتال بحيث أصبح متمذرا تحريك كل القوى في ظل أفق سياسي واضح الملامح محسوب النتائج ؟

إن بقاء هذه الاسئلة جميعا معلقة كما هي حالها الآن معناه طمس أقسى وأهم تجربة مرت بها حركة المقاومة الفلسطينية منذ قيامها . ومعناه أيضا أن الحال لن يبقى مفتوحا الا أمام أكثر التحليلات سهولة وسطحية على طريقة « اتونا من المغرب وكذا نتوقعهم من الشرق » ! وهو أمر يجعل المقاومة تخرج من هذه التجربة كما دخلتها تلبا دون أن تضيف الأحداث لوعدها أي بعد جديد . بل أن اشكالا من الوعي المزيف يمكن أن تتراكم في هذه الحالة لتجعل من أوساط المقاومة نهبا لتيارات بعضها يستخرج من الأحداث دروسا معكوسة وبعضها يعضي مستعدا لتكرار كل الأخطاء والزلات وبعضها لا يرى في الأحداث سوى مجموعة من التفاصيل الملتكة لا يربط بينها رابط .

٣ — ثم تتزايد الاسئلة الكبيرة المعلقة أهمية ووضوحا حين نلقي نظرة على ما تبع القتال من تطورات واتفاقات ما برحت تتوالى منذ أربعة أسابيع حتى الآن .

المفهوم لدى القمتين عن قرب لأوضاع ومواقف حركة المقاومة أن موافقتها على إيقاف إطلاق النار خلال الاجتماع الذي عقد في عمان بين النهرين ويأس عرفات قد تبت باجماع كل الأطراف الدافئة المشاركة في القتال آنذاك . إلا أنه بعد هذه النقطة لا يعود هناك ربما أي شيء مفهوم ، وتكتشف الاسئلة وتزداد حدة تطلعيها للأجوبة الواضحة .

هل أن الاتفاقية الفلسطينية — الأردنية — العربية التي جرى التوقيع عليها في القاهرة بحضور ياسر عرفات كانت حصيلة رأي عام صاغته كل المنظمات الدافئة المؤثرة فعلا في الأحداث آنذاك ؟ أم أن الأمر كان ينطوي على مفاجأة ليس فقط للمعدي من منظمات المقاومة بل ولأوساط واسعة من « فتح » ذاتها ؟ ثم هل تبت موافقة المنظمات الدافئة فيما بعد على ما أعلن في القاهرة ختام اجتماع الملوك والرؤساء أم أن هناك من رأى ويرى في الاتفاقية دخلا لازلق المقاومة في طريق كان كل الجهد الفدائي منصبا في الأصل على محاولة اجتباها ؟

ولقد كان طبيعيا أن تفرخ اتفاقية القاهرة ، بالمناطق الذي حكمها أصلا ، إجراءات متتابعة توجت أخيرا بالاتفاق العام الذي يباركه الباهي الأدم قبل أن يعود الى تونس مغمسا بالاطمئنان الى أن إرادة الملوك والرؤساء العرب قد تجسدت أخيرا في صكوك لن تترك للمقاومة مجالا للاختلات بعد اليوم .

هكذا تبدو المقاومة الآن مكبلة باتفاقات استطاعت أن تستدرجها قسرا الى داخل إطار الوضع العربي الرسمي بحيث يمكن إخضاعها لنطقه وتحويلها الى نظام عربي آخر لا يجد مفرًا من مواكبة الحصل السلمي ليقبض الثمن أخيرا مع القابضين !

« الحرية »



جندي اسرائيلي يراقب المواقع على الضفة الأخرى للعتاة .

أخبار التعليم والطب

كيف بدأ العام الدراسي في الثانويات الرسمية؟

في ١٥ كانون الثاني ١٩٧٠ بينما كان الطلبة الثانويون ينظفون في الأونيسكو

كان المدير العام جوزف زرعور يقول لهم : الدورة الأولى سهلة فاستفيدوا من الفرصة (كانناجر أيام الإوكازيون) والآن فالتحدي طائر المكالوريات لأن هذه البركة لن تنكرر في دورة أيلول . ولكن .. رسب في الدورة الأولى ٨٠٪ للفرعين الأدبي والعلمي وحسب أرقام الوزارة المصونة .. نقلنا عنس (النهار) .. وفي الدورة الثانية أفضل .. في المكالوريا الأدبي ٢٥٨ ناجح من أصل أكثر من ٢٠٠٠ رسبوا في الدورة الأولى . بالأرقام نتائج من حقيقة ان الامتحانات الرسمية هي مصفاة حقيقية ويتسبب مطلب الفاء المكالوريا قسم أول مضمونه الضيق . بعد هذه النتيجة العامة ماذا يحصل مع الطالب ؟ القسم الأكبر منهم (الراشدين) سيمود المسمى قواعد لاجتاز نهائيات القحاج . أما الثقافة الأجنبية التي يتمتع بها النظام فقد أصبحت الهضبة الوحيدة تقريبا لصد غزوات أبناء الفئات الفقيرة والمتوسطة من أروقة الإدارة . إذن من رسب سيمود الى قواعد اذ لا يمكن التوجه نحو الشهادات

دار المعلمين في رحلة : الانتقال من غرف الكرتون .. إلى القصر !

بعد الاضرابات الخوالية سنة بعد سنة والوعود ببناء دار للمعلمين والمعلمات في رحلة . وكانت تهمي السنين بدون ان يحقق المطلب . وكان البناء أخيرا بشكل قصرا ، فكيف كان البناء وكيف حالته الجديد؟ كان الطلاب بالأحرى مربوا الجبل في القذ نتاولون

أساليب «القرية الحديثة» في منزل قديم يضاء ليل نهار وقطعت صالوناته بالكرتون ليخلقوا فرعا جديدة في هذه الدار الصغيرة وقد قال فيه أحد الأساتذة « اني لا اقبله لتربية الدجاج لانه غير صحي » ..

ولكن ماذا حدث في هذه السنة ؟ لقد وقع النائب المقامي - الذي ناسى جوزيف السكاف وفاز عليه مع شركه وزير التربية السابق جوزيف أبو خاطر - في أزمة مالية فهد تشريره الوزير لإقتناء بصقة مالية : كيف ؟

لقد استاجر الوزير قصر القالب الدبسي ليكون دارا للمعلمين والمعلمات للبقاء ، وبذل الإيجار ٦٤ الف ليرة سنويا . ونوع هذه الصفقات ليس غريبا عن المنطقة ، فالثانوية المحترمة الموجودة

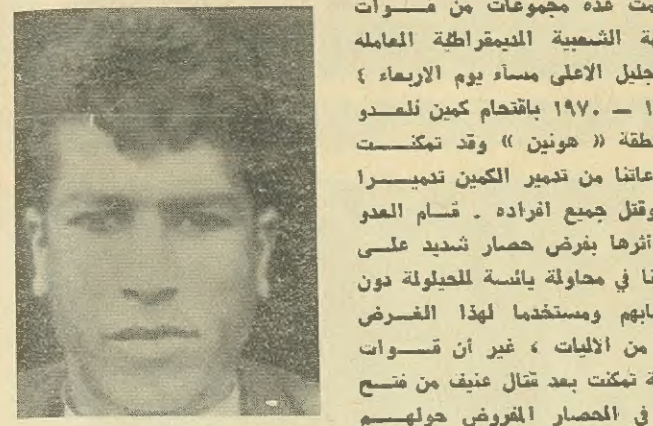
في زحلة استأجرت بأكثر من ٨٠ الف ليرة من طريق القالب السابق والاتحادي الكبير جوزيف سكاف . وثانوية جب جين استأجرت بـ ٤٠ الف ليرة من طريق رئيس قسم المكتب الثاني في البقاع .

ولكن الغرب في الامر أن يستاجر هذا القصر وهو لا يصلح أن يكون مدرسة .. لذا ؟

١ - المكان ضيق ، فالغرف الممتلئة للطلاب ١٦ غرفة ويجلس الآن الطلاب في غرفة الرياضة وفي غرفة المكتبة .. رئيسه ينتهي البناء الجديد الذي يقام بجانب القصر لصد هذا الفسق : مع العلم أنه لم يقل في المدرسة الطلاب الذين رسبوا في السنة الأولى ممن أعادتهم .

ثانوية المنية : نقص في المعلمين .. اذا كان النظام اللبناني يتبع سياسة تعليمية تهدف الى تصفية التعليم الرسمي فهو يريد ان يقوم بتنفيذ مراهبه بالقل خسارة مكنته ويتسلسل توجه الانذارات ببيع الرسوم المتأخرة وتجنبي الضاربين من السكان واصحاب المحلات . ابن تذهب الاموال الطائلة التي تجنيها البلدية ؟! - انها تذهب رئيس البلدية وأزلامه . ان رئيس البلدية لا يخدم مصالحه عبيد او خدم يمكن له استعمالهم كبحا اراد .

عملية عسكرية للجبهة الشعبية الديمقراطية في الجليل الأعلى



الشهيد عبد الوهاب محمد ريسان

قامت عدة مجموعات من قوات الجبهة الشعبية الديمقراطية المعاملة في الجليل الأعلى مساء يوم الأربعاء ١١ - ١٩٧٠ باقتحام كمين لمدعو في منطقة « هونين » وقد تمكنت مجموعتنا من تدمير الكمين تدميرنا تماما وقتل جميع أفرادهم . تمام العدو على أنرها بغرض حصار شديد على مقاتلينا في محاولة بالنسة للحيلولة دون انسحابهم ومستخدما لهذا الغرض عددا من الآليات ، غير أن قوات الجبهة تمكنت بعد قتال عنيف من فتح نفرة في الحصار الغرض هولهم استطاعوا خلالها من الانسحاب بعد ان سقط منهم ثلاثة شهداء انتساء الاشتباكات التي تكبد فيها العدو خسائر فاحشة ، وقد استمرت المعركة ما يقارب الثلاث ساعات .

هذا وقد عانت ارض المعركة احدى مجموعتنا واستطاعت حمل جثث رفاقنا الشهداء بمساعدة اساقف الجيش اللبناني .

شهادتنا هم : ١ - الشهيد الرقيب محمد ابراهيم محفوظ ٢ - الشهيد الرقيب عبد الوهاب محمد رمضان ٣ - الشهيد غالب زهور .

في زحلة استأجرت بأكثر من ٨٠ الف ليرة من طريق القالب السابق والاتحادي الكبير جوزيف سكاف . وثانوية جب جين استأجرت بـ ٤٠ الف ليرة من طريق رئيس قسم المكتب الثاني في البقاع .

ولكن الغرب في الامر أن يستاجر هذا القصر وهو لا يصلح أن يكون مدرسة .. لذا ؟

١ - المكان ضيق ، فالغرف الممتلئة للطلاب ١٦ غرفة ويجلس الآن الطلاب في غرفة الرياضة وفي غرفة المكتبة .. رئيسه ينتهي البناء الجديد الذي يقام بجانب القصر لصد هذا الفسق : مع العلم أنه لم يقل في المدرسة الطلاب الذين رسبوا في السنة الأولى ممن أعادتهم .

ثانوية المنية : نقص في المعلمين ..

اذا كان النظام اللبناني يتبع سياسة تعليمية تهدف الى تصفية التعليم الرسمي فهو يريد ان يقوم بتنفيذ مراهبه بالقل خسارة مكنته ويتسلسل توجه الانذارات ببيع الرسوم المتأخرة وتجنبي الضاربين من السكان واصحاب المحلات . ابن تذهب الاموال الطائلة التي تجنيها البلدية ؟! - انها تذهب رئيس البلدية وأزلامه . ان رئيس البلدية لا يخدم مصالحه عبيد او خدم يمكن له استعمالهم كبحا اراد .

شعار المحامي ، متفرع من شراعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة المصاصة - محلة رأس النبع - بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٠٢ - ص. ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

شارع المحامي ، متفرع من شراعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة المصاصة - محلة رأس النبع - بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٠٢ - ص. ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

مكتب الادارة مدير الادارة ياسر نعمة

الاشتركاات : الاشتراك السنوي ٢٥ ل.ل. في لبنان المؤسسات والوحدات الرسمية ٥ ل.ل. في الخارج : امريكا الجنوبية - استراليا ٩٠ ل.ل. الكويت - الخليج العربي - السودان ٥٠ ل.ل. اليون - السعودية - ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - ج.ع.ع.ش. - الهند ٧٥ ل.ل. الكونغو - السودان ٥٠ ل.ل. الاتحاد السوفياتي - ايران ودول أوروبا - لكسمان ٥٠ ل.ل.

«لوجور» وزير الأنباء الليبرالي تستعمل لهجة بوليسية ضد «الحرية»

ملتوية وعقد لم ينجح اصحابها في كبحها !

ما الشكوى إذن ؟ من نقدا للحرية « الكاملة غير المشروطة » التي تقيم على البلد القديم والحيث « كما يقول جنرال فرنسي

من نقدا للحرية « الكاملة غير المشروطة » التي تقيم على البلد القديم والحيث « كما يقول جنرال فرنسي بقاعد يكتب بذكراته . وفي مقطع مشوش ، تستنجد الجديدة ، بعد تفسير رئيس تحريرها نفسه ، انسا

تعتبر الحريد « السائدة » في لبنان مأورة يقصد منها الحكم « زجر بله نوريت » الانظمة العربية (!!!)

ويخلص الحريد القبر الاسلوب ، والذي للملحة ، التي اننا اناس ضيقو الاق ، ترفض وجهات النظر المخالفة ، وإلى أن ما يلغى من هذا البلد هو

اتساع صدره لنا - انتهى - ما يعني هذا اللغو الفارغ ؟

الجريدة التي يملكها وزير الابناء الليبرالي لا تتورع عن استعمال لهج بوليسية ملؤها القبح والتعبيد :

الليانيون الذين لا يؤمنون بلبنان ، والمجلة التي تصدر برخصة من وزارة الابناء ، واتساع صدر لبنان لمؤلا ، أي لنا - ... انها لغة الدعير

العامين في المحاكمات القبركة سلفا ، لغة الذين يخطبون في جمهور متفتح قبل ان تفرج شفاههم ، لان ما سيفعلون يعرفه الجمهور منذ زمن ، وقد اتسى

ليسمعه . هؤلاء يكتب المحر الذي يتكلم ، (بمعن) عن « وجهات النظر » ، لهذا الاسلوب في الكتابة اسم مختصر :

انها لغة المخبرين . أما الديمقراطية البك ، فمن الواضح أن الحريد - الحبر لا يقرأ . « الحرية » ، فهو لو كسار

يقراها لوجد تبريرات لثقتنا غيبر « الاتواء » و « المقد » التي يرسمي بها قرائه الاستغفوت وبغض الضنق .

والشعيرين جريدة المصارف والمعارف التي تكتب عن « عقول

انتدبت لمدة سنة تدريب مدفوعة ، في ولاية تكساس ، في المركز الأعلى للتدريب العسكري . مع مجموعات أخرى من الضباط السمويين لعدد مختلفة .. وقد التقت في هذا المركز

بضباط اردنيين ، ومعارفة ولبنانيين . ولم تكن الدورة دورة مدفوعة بقدر ما هي دورة تاهيل سياسي وتدريب عسكري ضد « حرب العصابات » ..

تفتعي في الساعات الثمانية اليومية للدرس ، المحاضرات القتالة :

١ - محاضرة سياسية عن مواقف الموالاة المتحدة او عن المساعدات الاميركية للتنمية .

٢ - التيارات السياسية العالمية ، ولماذا تحارب الولايات المتحدة في فيتنام .

٣ - دروس عسكرية حول العمل المشترك بين الطائرات والهليكوبتر والجيش والقطبية والخاصة ..

٤ - محاضرات لبعض اعضاء البعثات ، وهي طما تؤيد الولايات المتحدة ، وتتوال بالشرح السهب

القوى المضادة للحكومات المحلية . ويوضح هذا الضباط أن بعض اعضاء البعثات الاردين هم من « الوطنيين

الذين يبدعون في الجيش خلال السنة الماضية . وبعضهم طيارون لم يرض عنهم العقيد الكردي في سلاح الجو

الاردني ، فوزع بعضهم على سلاح المشاة والاشارة والبض في بعضات تدريبية الى الخارج .

وبانتظار بدء تطبيق الضمان الصحي في أول شباط ١٩٧١ ، وبانتظار مشاريع وزير المالية التي تتعلق بالمشاكل ، وقرارات وزير الاقتصاد بشأن انرا .. بانتظار ذلك كله ، تنصرف الحكومة الى تصفية الارث السابق ..

ولا غرابة ان يكون هذا الارث بالدرجة الاولى بشريا . فالحكم يقوم الى حد بعيد على نوع الصلات التي تربط رؤوس الحكم برجالهم . ففي غياب اطار واضح من المؤسسات ذات التقاليد الثابتة ، تلعب العلاقات الشخصية - علاقات الانتماء الشخصي

الاغتيالات والاعتقالات والافراج في الجزائر

رسالة من الجزائر : « كل جزائري واع له الحق في أن يكون مساعدا

لعدالة بلده بتنفيذه حكم الاعدام في كريم بلقاسم »

هكذا كتبت «الجمهورية» لسان الحكومة الجزائرية

الرسمي في ٦-٦-٦٩ ، غداة صدور حكم الاعدام على كريم بلقاسم - من محكمة عسكرية - . ويوم

١٨-١٠-٧٠ وجد كريم بلقاسم مشنوقا بحبل

فلون في غرفة بفسنقد «الانترناسيونال» بفرانكفورت .

قبل أقل من أربع سنوات اغتيل محمد خيضر في مدريد . واعتقلت السلطات الاسبانية القنصل الجزائري الذي أوى القتلة شهرا كاملا . ثم

اطلقت سراحه فورا واعتذرت .. ثم طويت صفحة القف الى الإيد . وبسرعة

لا تكن منتظرة فقت اسبانيا فرانكو مع جزائر يومين صفقة لشراء الغاز

الجزائري قلها صفقات أخرى لا تقل أهمية .

منذ أيام نجا محمد بوضياف من هذا واعتقل باعجوبة حيث تلقى من المغرب

طردا ملفوما .

لدى أواخر حزيران الماضي تسربت بعض الاساطيل المعارضة معلومات عن ضبط لائحة بما لا يقل عن ٢١ شخصا

رصدوا للاختلاف أو الاغتيال . اغتيال كريم ومحاولة اغتيال بوضياف . ما هي

الذ لا بداية لمسلة من التصفيات الدمية .

وجدير بالذكر أن صالح بن يوسف اغتاله القطة «البروقيون» - في نفس مدينة فرانكفورت وبغض الضنق .

عندما قطعت البلدان العربية -

عدا شراء عدد من الآلات الذب - يتقاضون معاشات بدون عمل مقابل . ودعوة القنصل للامتهام بالآلية ضرية

توجه لسياسة الاعلام ومضمونها ، عدا انها بداية إعادة نظر في المؤسسة

الاعلامية وظيفتها . ومشروع التوني الذي يرمي ، الى تحويل الراديو الى

مؤسسة مختلطة اول الطريق .

ما الاجراءات القانونية فتتناول ارتباط قوى الامن بالجيش . ومن

الواضح ان هذه الاجراءات ، عدا انها تفضال دور المؤسسة عموما بالحياة

السياسية ، قلها تطوق بتخلة الزمن في الانتخابات النيابية . كما ان فرض

حضور مهامهم الى جانبه اثناء التحقيق يفسد من اماكن الضغط

والارهاب الذين مورسا في السابق اما يلقى الحكم الحالي - او ضد المتابع

الذي يربح ، شكلا ، في السدة .

ولا تدش عن هذا العدد الا الحاليين أو التفتين : ان الذي يرفع وزارة من النظام ان تتفصل على حركة جماهيرية راكدة بأكثر من ديمقراطية مصالحي رجال النظام ؟ لا ينتزع ديمقراطية الجماهير الا لنضال الجماهير نفسها .

الحرية صفة ٣

الحرية صفة ٣

تهديد وقف إطلاق النار دلالات الموافقة العربية والإسرائيلية

يلتقي الاتجاه لتحديد مدة وقف إطلاق النار مع عودة التحركات السياسية على جميع الأصعدة لازالة العقبات التي تواجه تطبيق الحل السلمي بين الدول العربية وإسرائيل (قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧) .

وقد بدأت هذه العقبات بعد انسحاب إسرائيل من مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية بأشراف بارينغ مما بدا معه أن مساعي الحل السلمي لإيجاد حل لا يدعى «بأزمة الشرق الأوسط» وكأنها تعود إلى السير في الطريق السود .

من جانب كان الموقف الإسرائيلي - الإسرائيلي يتجه نحو مزيد من التصلب - طلب إسرائيل بسبب المواربيخ السوفياتية من الجانب المصري على قناة السويس كشرط للعودة إلى محادثات السلام .

انسحاب الولايات المتحدة من محادثات الدول الأربع الكبرى على مستوى السفراء - قيام الولايات المتحدة بتقديم صفقات أسلحة جديدة (طائرات ودبابات) - السبي

إسرائيل ... في مقابل ذلك كانت ردود فعل الموقف السوفياتي - العربي تتجه نحو تصلب مصاد :

طلب مصر بعودة إسرائيل إلى مفاوضات السلام كشرط لتجديد مدة وقف إطلاق النار - التندب بالموقف الإسرائيلي وخاصة فيما يتعلق بتقديمها صفقات أسلحة جديدة إلى إسرائيل ، على صورة تحويل الولايات المتحدة مسؤولية فشل المساعي السلمية واعتبارها ، تبعاً لذلك ، بأنها «مفتاح» كل حل للأزمة القائمة ... (آخر التعليلات المصرية في هذا الاتجاه « لكسب أميركا إلى صف العرب ») هو ما أعلنه الدكتور أشرف غريال المسؤول عن المصالح المصرية في واشنطن أمام تسادي الصحافة الوطني الأمريكي . ولا يأس من التوسع ولو قليلاً بالاستشهاد : « أننا نريد أن نرجع أميركا كصديقة ومستاعدة لحقوقنا . أننا نعتقد أن علاقتنا مع أميركا يجب أن تتحسن » ... « ليس هناك تضارب فسي المصالح ... أن العالم العربي يشكل سوقاً هائلة في التوسع بالنسبة إلى المنتجات الأمريكية !! أما شخشات الأسلحة الأمريكية فهي تشجع إسرائيل « على تحدي الجاد» الأمريكية والمالية » !

الاعلان عن انهاء « المبادرة الأمريكية » ومحاولة إحياء المشروع الفرنسي الداعي إلى إعادة بحث الأزمة في محادثات الدول الأربع الكبرى .

قيام مصر بمساندة الاتحاد السوفياتي بإعادة طرح مسألة تنفيذ قرار مجلس الأمن على الجمعية العامة للأمم المتحدة ... هذه المواقف « المتصلة » من الجانبين العربي والإسرائيلي لم تعد في الواقع كما هو واضح حدود بعض التفاصيل الإجرائية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن والمقررات الأمريكية ، فيما استمر هذا القرار وتلك المقررات يحظيان باقرار جامعي من جميع الأطراف بالالتزام بهما والعمل من أجل تطبيقهما . من هنا لم تشكل هذه المواقف تهديداً مباشراً للاتفاق مجدداً على تجديد وقف إطلاق النار على جبهة السويس خاصة الذي بدأ العمل به منذ ثلاثة أشهر بناء على

القرارات الأمريكية . هكذا رأينا التحركات السياسية ، مع اقتراب موعد انتهاء فترة وقف إطلاق النار (الخبيث) تشرين الثاني) ، نشط باتجاه تجديده مرة أخرى . وكان واضحاً منذ البداية أن هذا الاتجاه نحو التجديد يحظى بالموافقة الإيجابية لجميع الأطراف . فما هي دلالات هذه الموافقة في كل جانب ؟

دلالات الموافقة

● من جانب إسرائيل فإن استمرار وقف القتال سيوفر لها تجديد الوضع على ما هو عليه في الأراضي التي تحتلها منذ حزيران عام ١٩٦٧ ، مما يسمح لها بدورها إمكان تثبيت أقدامها في هذه الأراضي (إقامة المستعمرات ، بناء التجمعات ...) وهذا ما سيجعل إسرائيل في مركز قوة تستطيع من خلاله أن تفرض

— مستقبلاً — تعديلات جديفة على الحدود لصالحها في حال انسحابها غير الكامل (ضم القدس — نظام خاص لقطاع غزة — كيان فلسطيني هزيل لاحق بالدولة الإسرائيلية في الضفة الغربية للاردن — استمرار ضم مرتفعات الجولان السورية ...)

من هنا يمكن التأكيد أن إيقاف القتال (ومن ثم تجديده) كان وما يزال مطلباً إسرائيلياً ملحا لم تستطع إسرائيل تحقيقه مباشرة بعد انتصارها عام ١٩٦٧ ، بسبب المساعدات العسكرية السوفياتية لمصر بصورة خاصة ، وكان ضغطها العسكري على العربية المتحدة (غارات الممق) منصعباً بصورة أساسية في هذا الاتجاه الذي جاءت بعد التزول، تجاه المقررات الأمريكية التي نصت على إيقاف القتال مدة ثلاثة أشهر ، لا يدعو إلى سخط التفكير بأن هذه المقررات لم تكن تتوافق مع مصالح إسرائيل الأساسية في مسائلتين على الأقل : انتزاع اعتراف العرب بها غير تطبيق قرار مجلس الأمن — وإجراء تعديلات حيوية على حدودها تفرضها من موقع القوة في الأراضي التي تحتلها .

● أما الاتجاه لتجديد وقف إطلاق النار، في جانبه العربي ، فإنه يعمل دلالة محددة تنسف كل ما روج له الإعلام المصري عن معنى القبول بالمقررات الأمريكية « كقرصة أخيرة » تعطى للولايات المتحدة لاختيار ما يراها السليمة » : فالقبول بالتجديد ، بما يحمله من نتائج على صعيد الاستعداد العسكري



محمود رياض



أحد الاجتماعات الأخيرة في الأمم المتحدة

وعلى الصعيد الشعبي ، هو إشارة إضافية بارزة على سعي نملي حيث من جانب المنظمة العربية القابلة بالحل السلمي إلى وضع قرار مجلس الأمن موضع التطبيق بما يحمله من نتائج : الاعتراف بالكيان الصهيوني في فلسطين مع منفرعاته (التعامل معه بشكل متحده : السماح مثلا باستخدام مضايق تيران وخليج العقبة وقناة السويس...) والتضحية العملية لتضحية الشعب الفلسطيني (يمكن هزبل يعطى له أو عودة أقسام منه إلى ظل الحكم الصهيوني أو رشوة أقسامه التي ظل ثلاثة أشهر من وقف القتال جرت الأمور التالية :

— إبطاء موأمة تقوم بها السلطة الأردنية العملية ضد المقاومة الفلسطينية . — وغنى منظم من جانب الإعلام المصري بشكل خاص للجماهير العربية ... وكانت جملة هذه الأمور تشكل عوامل انضاج

لثمرة الحل السلمي ... وسيأتي تجديد وقف القتال مرة أخرى على أنضاج ما تبقى من هذه الثمرة : تطويق أكبر للوضع الشعبي ، احتواء السبل للمقاومة ، بحيث تفقد العودة إلى استئناف القتال أمراً مستحيلاً بالفعل أو إعلاناً لحرب جديدة تنفق جميع الأطراف على عدم الرغبة أو القدرة على خوضها .

« نقل الأزمة »

هذه هي التدمات التي مهدت لنقل «الأزمة» بصورة شبه نهائية من على جبهة السويس إلى أروقة الأمم المتحدة وكواليس السياسة العالمية الحكومانية كلاًهما بالتوازن الإمبريالي القائم :

— مشروع الدول الاسيوية الإفريقية ويوغوسلافيا الذي يحظى بتأييد الدول العربية وتعرض الولايات المتحدة وإسرائيل على البند السابع منه الذي يفكر « على مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ الخطوات اللازمة طبقاً لما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة لضمان تنفيذ قراره » .

— القرار الأمريكي الذي لم يحصل سوى على تأييد إسرائيل (وليبيريا !) الذي يركز على ما أسماه « بإعادة الثقة » عن طريق تصحيح الأوضاع التي نشأت في جبهة قناة السويس بعد تحريك المصاريخ الحرة . — مشروع قرار « وسط » أعده مجموعة دول أمريكا اللاتينية يستبعد ما تم الاعتراض عليه في المشروعين السابقين ويستبقى التأكيد (بندي الأهرام) « ١١-١٩٧ » (بعض الملاحظات حول ذكر حقوق اللاجئين الفلسطينيين في مقدمة المشروع عقد دون تناول الموضوع في صلب القرار » !)

هكذا تنظم كافة التحركات السياسية الرامية إلى تكريس التوازن الإمبريالي في العالم العربي ضمن إطار قرار مجلس الأمن الذي يأتي تجديد وقف إطلاق النار خطوة جديدة على طريق أنضاج الظروف لوضعه موضع التطبيق . وهو القرار الذي يشكل دون شك حلاً لبعض المشكلات الخاصة بكل نظام من أنظمة دول المنطقة ، وذلك على حساب قضية الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه ، لأن كل بند من هذا القرار يصفي جانباً من جوانب هذه القضية .

المغرب

حديث مع ثوري مغربي حول محيزات الوضع السياسي الراهن

٢

- الحركة الطلابية ..
- الوضع الاقتصادي والمالي ..
- الانفتاح الليبرالي أم العمى الغليظة ؟
- عزلة المغرب عن المشرق ..

أجرت الحديث : العفيف الأخضر

هذا الحديث الذي أجراه العفيف الأخضر مع « رفيق ثوري مغربي » يتضمن مجموعة آراء وتحليلات تلقي ضوءاً على الوضع السياسي الراهن في المغرب ، وكذا قد تشرنا الحلقة الأولى منه في العدد السابق وتناولت العلاقات الطليقية في المغرب، نضال البروليتاريا والحركة الفلاحية وانتفاضات الفلاحين في الربيع ، وطبيعة التحالف الحاكم . وهذه الحلقة الثانية والأخيرة :

رايكايلة الحركة الطلابية

٥٠ بالمئة من الأطفال الذين هم في سن الدراسة لا يدرسون . أي ٣ ملايين و ٣٠٠ ألف طفل حكمت السلطة الملكية على إمكاناتهم ومواهبهم بالأعداد ، حارمة الميلاد من قوة عمل ضرورية لخروجها في المستقبل من أزمة التخلف الاقتصادي والثقافي التي تعيشها . أما الذين يدرسون فهم ككاسدون قسوة الشروط المادية السيئة ، آثار التحنن الطقسي والاستعماري للتعليم ومستواه المنحط . ثم أن الطلبة وخصوصاً التلاميذ ليسوا بمنأى عن المشكلات اليومية والتناقضات الزمنية التي تتفاعل اليوم بعنف في أحشاء المجتمع المغربي .

وما ضاعف تأثير النضالات الطلابية على الحركة الثورية عموماً هو أنها لقت دعماً جماهيرياً نشيطاً . لم يكف الطلبة والملازمة برفع الشعارات الراديكالية بين جدران المعاهد والكليات ، بل اختاروا وسائل نضال

أكثر من هذا المستوى ضرورة لإخراج السلطة الاستبدادية .. وهي لا تترك لها خياراً وحيداً : أما الاستسلام وأما القمع على درجات الوضعية . وهذا ما حصل في أحداث فبراير - مارس التي كان مجرماً نزاعاً مع بعض أساتذة كلية الآداب .

١ - أي المطالب التي تخس هيئة الطلبة نط .

هي الأخرى رايكايلة : في جميع المدن نزل الطلبة وخصوصاً التلاميذ إلى الشارع متظاهرين .. لقد خاضوا « ٥٠ » مظاهرات في عام واحد . لقد تصادفوا مع البوليس وشجاعة . وفي حالات كثيرة كانت الجماهير الشعبية وخصوصاً العمالية تنضم إلى مظاهراتهم . في القنيطرة وفاس مثلاً اشترك العمال مع الطلبة في مظاهرات هامة ، بلغ حجم المظاهرة في القنيطرة ٣ آلاف شخص .

وجد الحكم نفسه أمام تناقض مستحيل : عجزه عن القضاء على الحركة لأن وسائله كانت محدودة ، واقتناعه بضرورة القضاء عليها . خرج الحكم من هذا الإحراج بتوجيه نداء للحوار ليظهر للطلبة وللشعب أنه راغب في حل المشكلة . لقة كان في الحقيقة يرمي إلى هدفين : تجديد الحركة وفصل الطلبة عن الجماهير عبر عملية التجديد نفسها .

النزوة الطلابية ؟!

وهكذا دعا الطلبة إلى نزوة أفران (مارس ٧٠) . لا بد أن نتوقف قليلاً عند وقائع ، مدلولات ودروس هذه النزوة .

اشترك في النزوة الطلبة ، الأساتذة المخين كانوا يمثلون أحزابهم والسلطة . ومرة أخرى لعبت الأحزاب البورجوازية الصغيرة (و . ق . ش .) (الاتحاد الوطني لقنوات الشعبية) ، وكذلك (ر . ح . ش .) دوراً مضاداً للحركة الجماهيرية : الأساتذة يمثلوا دور الطابور الخامس وتفاوضوا مع السلطة من وراء ظهر الطلبة . وعندما حصلوا على وعد بزيادة مرتباتهم - التي تضاعفت - هربوا إلى صفوف السلطة . في الواقع ما حصل في نزوة أفران خلال ساعات يلخص قصة الانحياز البورجوازية الصغيرة مع الجماهير والسلطة خلال أكثر من ١٢ عاماً .

خيانة الأساتذة كانت في قبول مبدأ النزوة بينما كان الطلبة يرغبون في مواصلة النضال في الشوارع . لقد فهم الطلبة قذارة الأحزاب القائمة ، عبر ممارسات مثليتهم في النزوة ، واستخلصت العناصر الأروى منهم سعداً من الدروس : ١ - القيادات البورجوازية الصغيرة عجزت نهائياً عن التصدي لتحديات الحكم (منع النضال الطلابي) . كما عجزت عن استيعاب الضخون الجديد لهذا النضال . من هنا عداؤها لأسلوب التظاهر ولرفع الشعارات السياسية ، بالنسبة إليها تجاوزت الشعارات الثقابية سقوط في خطية « المفارقة » .

وباختصار فلما لم تستطع احتواء النضال الطلابي الراديكالي الجديد وقفت بكسل بساطة ضده .

٢ - مطالب ثلاثة الفاتوي لم يدافع عنها بل لم ينزها لا الأساتذة ولا عناصر قيادة اتحاد الطلبة الحاضرين في النزوة . وهذا أدى إلى فك وحدة العمل بين الطلبة والملازمة الذين لم يساعدوا الحركة الطلابية الأخيرة .

٣ - أمام شراسة الحكم وخيانة القيادات

١ - سياسته الاقتصادية وهي ليست فقط معادية للجماهير بل مناقضة حتى لمصالح الجناح المهزى من التحالف الحاكم : الانتاع التقليدي : سياسة بناء السودان والخطط الذي فرض على هذا الانتاع زيادة عن الضرائب



أوقير



الملك الحسن

المحزبية ليس أمام الحركة الطلابية إلا تصعيد ردها على السلطة بشكل من النضال تقرها دائماً أكثر من الطيقة العاملة : من مطالبها ووسائل نضالها في نفس الوقت . (تجاوز القيادة الطلابية التي لم تعد في مستوى ديناميك نضال الجماهير الطلابية . وتخطى الاتحاد الطلابي الذي لم يعد أطراً صالحاً للنضال الجدي . ولهذا فلا بد من خلق أشكال تطوعية سرية . خصوصاً والدولة البوليسية تضطرن إلى هذه الأشكال كل يوم أكثر .

النهوض الثوري ، كرد غوي على الأزمة البنيوية ، المالية ، الاقتصادية والسياسية للتحالف الطبقي السائد ، يحتاج بحسبولوجية لجموع الطبقات والطعام التي ما زالت تحتفظ برصيد من الامكانيات الثورية .. كالجماهير البورجوازية الصغيرة التي تصاعد سطحها نتيجة للضرائب ، لكن - وهذا مما يضر حدودها الثورية في المرحلة الراهنة - لم تتجاوز السخط إلى النضال اليومي الإيجابي .

بينما يتظاهر العمال والطلبة وينفضي الفلاحون ، فإن البورجوازية الصغيرة ما زالت تاضل ضد النظام والملك بالشائعات حول الانقلابات ، ارتفعت اسم هذه الشائعات بعد الانقلاب الليبي الذي تلقته البورجوازية الصغيرة المغربية كما لو كان انقلاباً خاصاً .

الوضع الاقتصادي والمالي ؟

س - ما هي انعكاسات مجموع هذه الضلالات على التحالف الطبقي السائد ؟

ج - أمام هذا التحالف خيار : إما قمع الحركة الجماهيرية في بداية نهوضها وإما امتصاص ديناميكها وصرفها عن خطها بـ (الليبرالية) هدية . اختيار إحدى الإكباتيتين لا يتم تصفاً بل تتمك فيه بالأساس الأوضاع الاقتصادية مضافة إلى أزمة النظام الداخلي هناك لقاء بين الأزمة الآتية من الجماهير وأزمة الحكم الخاصة .

ما هو الوضع الاقتصادي ؟

النظام ، لارتباطه العضوي بالامبريالية ، ولطبيعته الاستهلاكية والاختلاسية ولولعه بالارباح السهلة .. فإنه عاجز عن تحقيق أي مستوى من التراكم أو أية فعالية اقتصادية تخرجه من أزمة الأزمة والطاعة . ١ - سياسته الاقتصادية وهي ليست فقط معادية للجماهير بل مناقضة حتى لمصالح الجناح المهزى من التحالف الحاكم : الانتاع التقليدي : سياسة بناء السودان والخطط الذي فرض على هذا الانتاع زيادة عن الضرائب

بعد اتفاق الفروقات على لفافة الفضائح واقفال «حفية الكلام» حولها

الحكم يعيد النظر بتوزيع الجبنة!

قال فيه : « .. ان الرئيس حلو هو الذي منح هذا الامتياز المجيب (محطة العربية - التستار) للتبركين ، ثم لا احتج بعض الدول اخذ يمنحها على التوالي بعض الانتخابات المقبلة » .

والان بعدما خفت الضجة المثارة حول فضايال المضاعج والمقاء مختلف القراءاء المنعيين على ضرورة لفافة بدأ الحكم في تنفيذ مخطط جديد يرمي الى اعادة النظر في اقتسام « الجبنة » وتوزيعها على التفتين تبمساً لتشكل استقرار التوازن السياسي الجديد الذي جاء بالرئيس العالي والمختل بقوى الاعطاء السياسي والمطافسي التي غاب معظمها من مسرح الحكم طيلة السنوات الست الماضية ، وكذلك بعض القوى التي تحصل شعارات (تجديد النظام) والرتبطة بأجهزة الامبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة .

وتحتل الخطوة الاولى في اعادة اقتسام « الجبنة » في خطط التشكيلات الادارية التي بدأت طلائها تظهر في وضع الموظفين الرضي عنهم في المراكز الرئيسية مكان اولئك الذين اقل نجم احد اجنحة النظام الذي جاء بهم وذلك كخدية طبيعية لحيء العهد الجديد . وبالطبع سيبقى ذلك خطوات اخرى ترمي الى اعادة توزيع « الجبنة » على التفتين بالحكم من خارج الادارة ، اي في القطاعات الخاصة - العاشية وملحقها - وذلك عن طريق تأمين التسهيلات المختلفة لعمالهم ونشطلهم .

على ان اخطر ما تطوي عليه المشاريع التي تضمها الدولة ولا سيما بعد تشكل « حكومة الشباب » هو الخطط التي يجري البهث في تنفيذها الان من اجل تسليم جميع وسائل الاعلام الى القطاع الخاص مع ما يفضي وراءه من جهات ودوائر ابريالية تدرك جيداً ان سيطرتها على وسائل الاعلام تساعدها على توطيد نفوذها السياسي والاقتصادي في البلاد . فقد وضع وزير الاعلام فسان تويني مشروعا يرمي الى تحويل الاداعة ووكالة الانباء الرسمية القائمة للدولة الى شركات

راسمالية ستكون ابوابها مشفرة ختمها لشراكة الراسمالي الاجنبية فيها كما هو الحال بالنسبة لحظتي التلفزيون التي تسهم فيها الراسمالي الأميركية والفرنسيو البريطانية . وليس مجرد صفة ان يزور لبنان في هذا الوقت بالذات ، وبدعوة من رئيس الجمهورية اللورد طومسون الذي يلقب بـ « ملك الصحافة والإذاعة والتلفزيون » ، ويعقد مؤتمرا في فندق فينيسيا يعلن فيه تاييده لشرع وزير الانباء بشأن محطة الإذاعة . والمعروف ان طومسون يملك ١٢٩ صحيفة يومية ، و ١٥٠ مجلة اسبوعية ، و ٢٨ محطة اذاعة وتلفزيون ، و ٢١ مطبعة ، و ٧ دور نشر منتشرة في بريطانيا وكندا وأمريكا وبلدان أخرى . وهو يملك ٢٣ باقة من اسهم شركة تلفزيون لبنان والشرق - القناة ١١ .

وتسهم صحيفة وزير الانباء بشكل غير مباشر في المساعي الجارية لللفافة المضاعج المثارة وفي « حرب الاصعاب » المضادة من اجل التوصل الى هذا الهدف . فقد دأبت في اعدادها الأخيرة على تعرضي الرئيس السابق شارل حلو على الرد على « الجهات المهرقة » التي تحدثت عن علاقة القصر في عهده بقضية المضاعج . وهكذا تريد هذه الصحيفة التي انتقلت من حالة المعارضة للحكم الشهابي وملحقها ، الى حالة الدفاع عن الحكم الجديد والاسهام في وضع خطته

استعمال الرئيس السابق الذي « يعرف كل شيء » بالطبع ، من اجل مواجهة مخطط بقايا الاجزئة الشهابية الرامية الى وضع الفراقل في طريق العهد العالي .. ومما يكر ان السيد كمال جنبلاط ادلى بتصريح

بقلم :

حسن فخر

الاولية الاخرى للبناء واليد العاملة التي ارتفعت في السنوات الاخيرة كما ارتفعت اعباء المعية .. فهذه خلطات ختملة ببعضها الى جانب ما ادخل على السجن من توسيمات » .

اما بيار الجليل الذي كان وزيرا للاشغال في عهد حكومات كرامي فقد اشد بتراسة مالك سلام ووصفه بأنه « اقدر المسؤولين وأكثرهم معرفة » .

وما يذكر انه على الرغم من كون « السجن الحديث » لا يزال قيد الانشاء وبلا ابواب ، فقد قامت الدولة منذ فترة طويلة بتدشينه رسميا . وروى ريمون اده تفاصيل هذه المسرحية فقال انه « يوم التدشين حضرت الدولة مئة سجين ومئة دركي لكي يكونوا « يدكروا » .. ولا انتهت الخلطة عاد السجناء وحراسهم من رجال الدرك من حيث جاءوا » .

وهني كمال جنبلاط تدخل للدفاع عن مالك سلام . فقد صرح بأنه تسنى له بان يعرف عليه ويتعاون معه خلال تسلمه وزارة الاشغال وهو لا يشك بتراسه وجدارته وحرصه على المصلحة العامة ..

واضاف بأنه اتصل به وابلفه عدم موافقته على الاتهامات التي ساقها بحقه شقيقه وبأنه « لا يشك في اخلاصه ونظامه يدكروا » .. كما ذكر جنبلاط ايضا بان « الجهاز المعروف » هو الذي ضمم قضية المضاعج وبأنه لا يزال يمارس « نشاطه » كما في السابق .

أما (بطل) اثاره موضوع الفضائح الثلاثة الأولى الوزير السابق والثالث والمقاول ميتال المر فقد تراجع بشكل يلفت النظر عن موقفه « المتشدد » وصرح بأنه يعتبر « خطوات الحكومة بالنسبة لقضيته راديو اوربين » وعلل تراجعهم بأنه بدافع الحرص على «العلاقات الودية بين لبنان وفرنسا»، وكان هذه العلاقات اثن من عشرات الملايين الضائعة لجباة من جماهير الشعب ..

وتسهم صحيفة وزير الانباء بشكل غير مباشر في المساعي الجارية لللفافة المضاعج المثارة وفي « حرب الاصعاب » المضادة من اجل التوصل الى هذا الهدف . فقد دأبت في اعدادها الأخيرة على تعرضي الرئيس السابق شارل حلو على الرد على « الجهات المهرقة » التي تحدثت عن علاقة القصر في عهده بقضية المضاعج . وهكذا تريد هذه الصحيفة التي انتقلت من حالة المعارضة للحكم الشهابي وملحقها ، الى حالة الدفاع عن الحكم الجديد والاسهام في وضع خطته

المضاعج الثلاث يقود بالضرورة الى اقتصال « حفية » المضاعج الاخرى الكثيرة التي ادت لتناقضات اهل النظام ومناقضاتهم الشديدة على المقام والمكاسب الى اتبعت روايتها . فضيحة الملايين الضائعة على السجون الحديث التي اثارها رئيس الحكومة صائب سلام والتي تناول شقيقه مالك سلام بوصفه رئيس مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى بدأت وانتهت عيكيا على شاشة التلفزيون حيث ادلى رئيس الحكومة بجدية دون ان يقرر اجراء ولو تحقيق شكلي بشأنها . اما القضايا الاخرى التي اتج عليها السياسيون في تصريحاتهم وتناقضت اثارها الصحف مثل محطة العربية والمجاني الجديدة للجامعة اللبنانية وخزانات القمح وأشغال نهر بيروت والاونوسترادات ومعمل الحق الحريري وغيرها ، فلا تزال في مآل عن اي تحقيق او اجراء مهما كان نوعه ولم يكف الحكم نفسه حتى اذاعة اي ايضاح بشأنها . لذا اثار رئيس الحكومة فضيحة السجن الحديث ، ولذا كثرت التلميحات من العديد من الفضائح الاخرى ؟

لقد بينت المعلومات والارقام اذاعة ان أكثر من ٧٠ مليون ليرة خرجت من الخزينة الى جيوب شلة من اهل النظام القاذفين من جراء عقد ثلاث صفقات ضخمة تتعلق بطمار بيروت والكايل البحري ومؤسسة راديو اوربين ، وتناول الاتهام عدة اشخاص باسماتهم . ومع ذلك لم تتخذ الدولة اي اجراء جدي لاستعادة الاموال المبهوة ولعاقبة المرتكبين الذين كان يفرض بان يكونوا الان داخل قضبان السجون . يقولون ان التحقيق مستمر « لتحديد المسؤوليات » على مختلف المستويات : تحقيق اداري ، وتحقيق فني ، وتحقيق قضائي ، وتحقيق التفتيش المركزي وديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية ، الخ .. ولكن مما اسفر كل ذلك ؟ عن لا شيء .. ويبدو ان كل هذه الاجزئة قد انشغلت فعلا في معالجة هذه الفضائح ، ولكن ليس في الاتجاه الودي الى الكشف عن الحقائق بل بقصد لفافة الموضوع وسكب المراء العظيمة على البسور التي تبثت منها الروائج القتنة ..

اعضاء حكومة الشباب - باستثناء رئيسها ونائبه اللذين يفرمان دورهما جيدا ويستغلان بوعي في خيمة مصالح النظام ويميلان من خلاله لحسابهما الخاص كذلك - دشنا حكمهم المبين بالموافقة على الخطوات التي قامت بها الدولة من اجل لفافة الفضائح .. وقد برهنوا بذلك بأنهم خدام صفار للنظام المتهاات ودعى بحركها اضطال الحكم وقد كفاهم جيدا انهم اصبحوا وزراء « طراطير » يستمعون ويصفقون ويوقعون كاخس ما يكون الخدم الامناء في تصور السادة .

كانت المهمة الاولى التي قام بها الوزراء الشباب اقدم لجنة منهم مؤلفة من وزراء البريد والبرق والهاتف، والاشغال العامة، والوارد المالية والكهربائية على الاعلان بان «التحقيق» الذي قاموا به « ايت » ان المخابرة التي تمت في حفلة تدشين الكايل البحري جمرت بواسطته وليس بواسطة محطة العربية»

« المتستار » . وقد توصلت اللجنة الى هذه التتاعة على الرغم من ان التحقيقات غير الرسمية التي جرت قد اثبتت العكس واعترفت بذلك صحيفة وزير الانباء نفسه . ومع العلم بان هذه الناحية من الفضائح ليست امرا اساسيا في الموضوع ، فقد حرصت اجزئة الدولة على اخراج نتيجة « التحقيق » في قضية المخابرة بشكل يساعد على لفافة المضاعج وإيهام الناس بان المسألة ليست في مستوى المظورة التي صورت بها في البداية .. وفي ذات الوقت حاولت الدولة تطويق الذبول الاخرى لاتباء المضاعج بالاعلان عن تجديد العمل بالمشاريع المتعلقة بتوسيع المطار وشراء شركة راديو اوربين ، مع العلم ان هذه الاجراءات - على فرض الاصرار عليها - لا تعيد الى الخزينة عشرات الملايين الضائعة ..

وبالطبع فان حرص القراء على لفافة

القلة السانحة التي اعتقت ان الدولة ستعطي في التحقيق قضية المضاعج الى النهاية بحيث ينزل العقاب بالمسؤولين عنها ، اكتشفت خلال اقل من عشرة ايام ، بأنها كانت على خطأ جسيم وبان سذاجتها كانت فوق المستوى اللازم لتصديق شعارات حكومة الشباب « الثوار من فوق » ..

لقد بينت المعلومات والارقام اذاعة ان أكثر من ٧٠ مليون ليرة خرجت من الخزينة الى جيوب شلة من اهل النظام القاذفين من جراء عقد ثلاث صفقات ضخمة تتعلق بطمار بيروت والكايل البحري ومؤسسة راديو اوربين ، وتناول الاتهام عدة اشخاص باسماتهم . ومع ذلك لم تتخذ الدولة اي اجراء جدي لاستعادة الاموال المبهوة ولعاقبة المرتكبين الذين كان يفرض بان يكونوا الان داخل قضبان السجون . يقولون ان التحقيق مستمر « لتحديد المسؤوليات » على مختلف المستويات : تحقيق اداري ، وتحقيق فني ، وتحقيق قضائي ، وتحقيق التفتيش المركزي وديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية ، الخ .. ولكن مما اسفر كل ذلك ؟ عن لا شيء .. ويبدو ان كل هذه الاجزئة قد انشغلت فعلا في معالجة هذه الفضائح ، ولكن ليس في الاتجاه الودي الى الكشف عن الحقائق بل بقصد لفافة الموضوع وسكب المراء العظيمة على البسور التي تبثت منها الروائج القتنة ..

اعضاء حكومة الشباب - باستثناء رئيسها ونائبه اللذين يفرمان دورهما جيدا ويستغلان بوعي في خيمة مصالح النظام ويميلان من خلاله لحسابهما الخاص كذلك - دشنا حكمهم المبين بالموافقة على الخطوات التي قامت بها الدولة من اجل لفافة الفضائح .. وقد برهنوا بذلك بأنهم خدام صفار للنظام المتهاات ودعى بحركها اضطال الحكم وقد كفاهم جيدا انهم اصبحوا وزراء « طراطير » يستمعون ويصفقون ويوقعون كاخس ما يكون الخدم الامناء في تصور السادة .

كانت المهمة الاولى التي قام بها الوزراء الشباب اقدم لجنة منهم مؤلفة من وزراء البريد والبرق والهاتف، والاشغال العامة، والوارد المالية والكهربائية على الاعلان بان «التحقيق» الذي قاموا به « ايت » ان المخابرة التي تمت في حفلة تدشين الكايل البحري جمرت بواسطته وليس بواسطة محطة العربية»

« المتستار » . وقد توصلت اللجنة الى هذه التتاعة على الرغم من ان التحقيقات غير الرسمية التي جرت قد اثبتت العكس واعترفت بذلك صحيفة وزير الانباء نفسه . ومع العلم بان هذه الناحية من الفضائح ليست امرا اساسيا في الموضوع ، فقد حرصت اجزئة الدولة على اخراج نتيجة « التحقيق » في قضية المخابرة بشكل يساعد على لفافة المضاعج وإيهام الناس بان المسألة ليست في مستوى المظورة التي صورت بها في البداية .. وفي ذات الوقت حاولت الدولة تطويق الذبول الاخرى لاتباء المضاعج بالاعلان عن تجديد العمل بالمشاريع المتعلقة بتوسيع المطار وشراء شركة راديو اوربين ، مع العلم ان هذه الاجراءات - على فرض الاصرار عليها - لا تعيد الى الخزينة عشرات الملايين الضائعة ..

وبالطبع فان حرص القراء على لفافة

دور الوسط بين العرضي والجماهير ، دور النشانة العزيز خاصة على جناح عبد الله ابراهيم وعبد الرحمان بوعبيد . تحليل القيادة البورجوازية الصغيرة للحدثات كان يؤهلها لكل هذا الدور . فقد كان الاتحاديون وخصوصا بن بركة يرون شبح العسكرية ، ولذلك جنوا دائما فتح مشاورات متواصلة مع العرضي لتجنبه خطر انقلاب عسكري يبد امامهم نهائيا ابواب قصر الحكومة . الى هذا التحليل الانتهازى يضاف الواقع الموضوعي : القشل التنظيمي والسقوط الجماهيري لهذه القيادة . اما حزب الاستقلال الممثل للبورجوازية الوطنية كمنصر غالب في تركيبة ، فهو لكبار المالكين والقطاع ويمضي زعمائه عدواة مع بعض رجال الدولة وقد اصبح ، تحت ضغوط قاعته الشعبية ، يطالب بالاصلاح الزراعي .. فان الخيار الذي كان امامه : اما ان يواصل معارضته واما ان يقلل الاختراط في المسرحية وذلك كان يعني ، في وضع تصاعد النضال الجماهيري ، انتفازه .

لقد ظن الملك انه سيكون لظهور دستور من الاثر على القيادات البورجوازية منلما كان لظهور ابواق يسوع على اسوار اورحه . ذلك لم يقع . لان الدستور كان كاريكاتور من الدستور القديم . حتى الخصائص البرلانية التي ضمها الدستور القديم نفاها الجديد في حالتي التعرض بالمناقشة للبلوكية او للدين . والدستور لم يكن الا اسياغا للمشرعية على حكم « امير المؤمنين » المطلق . وهو ما اثار اصعاب « لوموند » التي لا تنسم عادة بحسابية ديمقراطية ملحوظة . ونسب

القطاع ، حيث رغبة الشيخ تشري بـ ١٠ الافغرك ، تصدى بالرشو اصعقا مضاعفة مثلا عائلات العمال المهاجرين لا تستطيع قبض الحوالات من البريد ، الا بتوقيع الشيخ المدفع الثمن .

القطاع التقليدي ليس صامنا امام تحديات الحسن الثاني وليس مستبعدا ان يكون رده عليه عنيفا . وفيمنطقة خبيسات مثلا وزع الوجاه عريضة كانوا وجهوا للملك احتجاجا على عزله لعدد من العمال وكبار الموظفين . ومن الورد ايضا ان يناضل هذا القطاع الفتك تحت شعار « القمية » او الجهوية . اذا كانت مقاومته تاريخيا باتسة فانها عنصر اخر لتعميق أزمة السلطة .

هذه التناقضات التي تطن الحكم من داخله ومن خارجه جعلت انصار «الانفتاح الليبرالي» يتصرفون موقا على انصار المعني الفليفة . يريد الانفتاح « الليبرالي » تجديد التفتيات الجماهيرية ، باحيائه اسطورة المؤسسات « الدستورية » كما يريد فتح ابواب المبالد كاملة امام غزو الراسمال الاجنبي والصهيوني الذي يرى في البرلانية احدى ضماتاته الاساسية . ومقابلة جوتلمان اندرجت ايضا ضمن هذا الهدف .

في الواقع منذ ندوة افران بدا الحكم يسلك سياسة الانفتاح حتى وصل الى « الدستور » الممنوح والبرلمان المين من السلطة كاطلى المدرجات المكنة من الليبرالية لنظام بلنغ منتهى العطفة .

لقد كان من الورد ان يعزل انصار المعني الفليفة من العسكريين ومعني الانطباع التقليدي من الحكومة المقبلة مثل اوقثير او يبقون فيها على ان يكون توازن القوى لغير صالحهم . ومما يكن من شيء . فانه كان واضحا ان تحالف البيروقراطية والكومبرادور يريد تركيز اقدامه تحت لفافة ديمقراطية . الا ان نجاح المخرج في المسرحية يتطلب متلئين اكاه . هؤلاء موجودون اساسا في قيادة البورجوازية الوطنية « الاستقلال » وفي القيادة البورجوازية الصغيرة (الاتحاد الوطني لقواب الشعب) التي طالما تمت وطابت بان تلعب

• (٥٠) مظاهرة طلابية في عام واحد ! •

• اختصاصيو المخابرات المركزية يستجوبون المعتقلين السياسيين

• ألتكة هي في غياب حرية الصحافة الحقيقية ، صحافة الشعب السريعة الحرة

• تحولات سياسية وتنظيمية داخل حزبي الاتحاد الوطني والاستقلال

الاميركية تدعم الجناح البيروقراطي - الكومبرادوري . اما الجناح القطاعي فيبدو انه كاتفي الذي نفتت حظ الجاذبية . وهو الان في طور التصفية . مثلا التفتيات الاخرة على مستوى العمالات (المحافظات) : الممال (المحافظون) المعروفون بولائم للجنرال اوقثير عزلوا او نقلوا لخاصب اخرى اقبل شاتا . مثلا عزل بولمجير عامل الدار البيضاء وعزل خموسين قائد الدرك الوطني . وهو ممثل عائلة امهرون - امخزون القطاعية المسيطرة على منطقة خنيفة ، وهي اقطاعياني قريب من القطاع الأوروبي .

في خطب رسمية وفي اجتماع وزاري اخير حمل الملك على الرشوة السائدة في البداية . . خصوصا في المناطق الجبلية التي يسيطر عليها القطاع ، حيث رغبة الشيخ تشري بـ ١٠ الافغرك ، تصدى بالرشو اصعقا مضاعفة مثلا عائلات العمال المهاجرين لا تستطيع قبض الحوالات من البريد ، الا بتوقيع الشيخ المدفع الثمن .

القطاع التقليدي ليس صامنا امام تحديات الحسن الثاني وليس مستبعدا ان يكون رده عليه عنيفا . وفيمنطقة خبيسات مثلا وزع الوجاه عريضة كانوا وجهوا للملك احتجاجا على عزله لعدد من العمال وكبار الموظفين . ومن الورد ايضا ان يناضل هذا القطاع الفتك تحت شعار « القمية » او الجهوية . اذا كانت مقاومته تاريخيا باتسة فانها عنصر اخر لتعميق أزمة السلطة .

هذه التناقضات التي تطن الحكم من داخله ومن خارجه جعلت انصار «الانفتاح الليبرالي» يتصرفون موقا على انصار المعني الفليفة . يريد الانفتاح « الليبرالي » تجديد التفتيات الجماهيرية ، باحيائه اسطورة المؤسسات « الدستورية » كما يريد فتح ابواب المبالد كاملة امام غزو الراسمال الاجنبي والصهيوني الذي يرى في البرلانية احدى ضماتاته الاساسية . ومقابلة جوتلمان اندرجت ايضا ضمن هذا الهدف .

في الواقع منذ ندوة افران بدا الحكم يسلك سياسة الانفتاح حتى وصل الى « الدستور » الممنوح والبرلمان المين من السلطة كاطلى المدرجات المكنة من الليبرالية لنظام بلنغ منتهى العطفة .

لقد كان من الورد ان يعزل انصار المعني الفليفة من العسكريين ومعني الانطباع التقليدي من الحكومة المقبلة مثل اوقثير او يبقون فيها على ان يكون توازن القوى لغير صالحهم . ومما يكن من شيء . فانه كان واضحا ان تحالف البيروقراطية والكومبرادور يريد تركيز اقدامه تحت لفافة ديمقراطية . الا ان نجاح المخرج في المسرحية يتطلب متلئين اكاه . هؤلاء موجودون اساسا في قيادة البورجوازية الوطنية « الاستقلال » وفي القيادة البورجوازية الصغيرة (الاتحاد الوطني لقواب الشعب) التي طالما تمت وطابت بان تلعب

١ - رحلة وزير المالية لباريس لطماننة الراسمالين الفرنسيين .

ب - زيارة نقابة ارباب الاعمال (المانزونا) ، الفرنسيين الى المغرب . وصلت هذه التفتالات الى حد طرد وكيل الدولة في الدار البيضاء ، وعزل مدير القوات الخاصة لجرد تدخل من السفير الفرنسي .

ج - تخفيض الضرائب عن الواردات الفرنسية .

د - التسهيلات والسلطات الكاملة الممنوحة للراسمال الابيريكي .

التناقضات بين الامبرياليات ليست حسادة في المغرب . الامبريالية الاميركية ترسخ اقدمها بهوء . انها تملك عددا من القواعد العسكرية الاساسية . لكن اهم شيء هي المناطق غير المساختة ليس القواعد بقدر ما هو الاستثمارات . والرأسمال الابيريكي ينفرد ببنك التنمية الاقتصادية وله سندات حاسمة في البنك الوطني للتجارة الخارجية . ومؤخرا بدا الاميريكيون ينسلون الى الزراعة : افغراس مزارعين اميريكيين « نولجيين » . ولا ضرورة للحديث عن القطاع الصناعي والاستراجحي الذي يسيطر الاميريكيون على جزء هام فيه وسيطر الراسمال العالي على الاساسي من الباقي . كما ان واشنطن تدعم حضورها الثقافي بكافة ونشاط .

« الانفتاح الليبرالي » ام المعني الفليفة ؟

س - هل في الامكان تجديد ارتباطات كل اجنحة السلطة بهذه او تلك من الامبرياليات . والتنبؤ بالنتائج المحتملة لذلك على السياسة الداخلية . وباختصار ما هي خطوط انقلاب ما تسميه بالجناح القطاعي التقليدي ؟

ج - الذي يحدد مواقف الحكم الاساسية ، في نظرنا ، ليس ارتباطاته الخارجية المتعددة الاشكال والاطراف ، بقدر ما تحددها مشاكله الداخلية الزمنة . لا شك ان هناك تاثيرا وتأثيرا متباينين . لكن الاسباب الداخلية تبقى هي العاسمة بمهابة . والامبريالية



علال الفاسي

العالية اساليب انتاج راسمالية موجهة . مؤخرا فرض الحكم على هؤلاء القطاعيين الذين كانوا في غالبيتهم عمالاء للاحتلال الفرنسي ان يتقسم معهم اراضيهم : نصف يبقى للقطاعي ونصف تستولي عليه بيروقراطية الدولة . ٢ - أزمة المالية حادة . فعلى الحكم ان يسدد ديونه التي تبلغ ٢٧٥ مليار فرنك . لكنه عاجز . الدول الدائنة (اميركا ، وفرنسا) ليست على استعداد لاعطاء قروض جديدة وهذا امر جعل الحكم في بداية السنة عاجزا عن تقديم ميزانية السنة . وهو عاجز كذلك عن ايقاف تدهور عجز الميزان التجاري الذي بلغ ٤٠ مليارا سنويا ، ومن تحقيق حد معقول من التوازن بين نفقات مختلف دوائر الجهاز ، مثلا للامحة الحدية (خدم القصر) تستهلك ٢٠ باقة من الميزانية . تكفي بواقعة تكاد لا تصدق : عندما رفض ذات مرة وزير المالية ، في اجتماع مجلس الوزراء ، الموافقة على ميزانية البوليس .. اختطف ليلا واتبع لكما وفي اللد واطق .. انها طبعة مغربية لجمعية ١٠ ديسمبر التي تحدث عنها ماركسي في (١٨ برومير) !

مما يؤزم أكثر الأزمة المالية عاملان : ١ - دخول الضرائب من الفلاحين ، لوحظ فيه ان الجزء الاتي من المالكين الكبار يسيط جدا (هو . بالقة) وذلك لان كبار المالكين اما انهم من رجال الدولة واما من القربين منهم . ومراكزهم ومقائهم المالية والمراشوايتعنفهم من الضرائب .

٢ - اختلاس الحكام وتهريب الاموال الى الخارج . مثلا اثناء اشاعة الانقلاب الاخيرة سافر الابير عبد الله والاميرة امته الى سوريا ..

لتخفيف وطأة الأزمة ليس امام الحكم الا فرض ضرائب جديدة على الشعب ، ومزيد من التنازلات الامبريالية .

ضريبة فلسطين

١ - بخصوص الضرائب الجديدة، نظرا للنهوض الثوري والبؤس المتزايد بصورة مطلقة ، فان الحكم لجأ الى السرقة الملفة : مثلا ضريبة فلسطين على السجائر والسيغيسا تدخل ٤٠ مليون فرنك جديد . بنينا

عرفات هو ٢ مليون فقط . بهذه الضريبة ضرب الملك عصافوريين بحجر واحد . مداخل جديدة للميزانية وخلق استبداد نسبي عند الجماهير الفقيرة تجاه المقاومة ، التي باسها اقل كالمها بالضرائب . هذا الاستياء في احياء الدار البيضاء بالخصوص اتجه الى شخص ياسر عرفات الذي بعد الفناء على الملك في التفترة أعلن فرض ضريبة فلسطين . كما لم يمان الملك بنفسه عن الضريبة لان وزيره للمالية كان وعد الشعب بعدم فرض ضرائب جديدة .

اعطت الفيتضات الاخيرة فرصة اقصر لتعب جيوب المغاربة باسم مساعدة المتكوين الذين لا يبرر عددهم الحد من تلك الحملة الواسعة لجميع المساعدات .. التي لسم تصلهم حتى الان .

كما ابتكر الحكم وسائل اخرى لتعب : حملة الانذار الوطني بالقوة ، سندات الخزينة ، الاقتراض الداخلي .. لسد عجز صندوق الدولة المتقوب .

مثل هذه التحاليل ليست خافية من الذكاء الشعبي . الناس يتداولون حولها يوميا نكتا لاذعة . والنكتة هي الان ، في غياب حرية الصحافة الحقيقية ، صحافة الشعب السريعة الحرة .

٢ - مزيد من التنازلات للامبريالية :

عمال الحدائق في طرابلس بين يؤسّسهم وسعداين رئيس البلدية



عمال البلدية أثناء مظاهراتهم

تركنا عمال الحدائق والروضات الثابطين لبلدية طرابلس ، في عدد « الحرية » الماضي ، تركناهم يتظاهرون في بيروت . هناك قابلوا صائب سلام وغسان التويني فوعدوا (بدرس القضية) ... وعاد العمال الى ساحة مبنى البلدية يحكون قصتهم :

في بلدية طرابلس قسم يدعى قسم الحدائق العامة يعمل فيه ٥٦ عاملا كلهم مياومون غير متبئين - وهذا حال معظم العمال في البلدية في كل الفروع وعددهم مئال - ما عدا عشرة عمال ينبتهم وزاد اجرهم الوساطة عند الاقدي . هذا القسم يعمل فيه عمال روضات وحدائق عامة بالإضافة الى عمال حراسة جازوا الى العمل منذ ١٥ عاما بقبضون الاجرة على اساس سعر يوم العمل الذي تحدده البلدية وهو ٢٥٥ غرشا يمولون ٨ ساعات وربع الساعة في اليوم . لا عمل رسمية ، لا اجازات مرضية ، لا مساعدات مرضية ولا ضمان اجتماعي . في الشتاء تتوقف من العمل وإذا صدف ان عملوا ٣ ساعات مثلا ثم امطرت السماء بصرهم « وجيه عوفى » (رئيس القسم) دون حساب الثلاث ساعات عمل . بعضهم يعمل في بيت رئيس البلدية « عبد الحميد هويضة » يؤدي خدمات منزلية او يهتم بحديقته او باطعام وبالاتقاء بحيواناته وبعض العمال ملحق بعمال رئيس البلدية فمن ٢٠ عاملا يعملون في محل الصابون الذي يخصه ، الى آخرين في منشأة له في محطة التحصين الى آخرين في محل ترويض الضحايا في الجفاء واخيرا يعمل قسم منهم في الاعتناء بارضه على مداخل الخنية . عمل هؤلاء العمال فترات تتراوح بين ٣ و ٧ اشهر بهذا الشكل . قيل لهم عند طردهم ان ميزانية البلدية تعجز عن دفع معاشاتهم فكيف لا تعجز عن دفع معاشات بقية عمال البلدية الذين يعملون في « المصالح الخاصة » ثم كيف نفسر الحارقة مع قائم « احمد الكلال » رئيس مهندسي البلدية من ان هناك اعتمادا بـ ١٠٠ الف ليرة مخصصة سنويا لمعاشاتهم بصرف منها للمال اجور قيمتها ٥٦ الف ليرة تقريبا والباقي « مجهول الاقامة » على حد تعبير ادهم . ومع ان الجداول الرسمية للاجور كاملة وصحيحة دائما ومع ان شهر العمل عند البلدية ٣٠ يوما لكن يدفع منها ٢٦ يوما فقط للمال - « فوق هذا يجبرنا وجيه عوفى ان نهبه بيض ودجاج وان نعطيه « الكرامة » وإذا نبتنا بطرنا من العمل . »

قال ثالث :

« انا كنت مرة اعمل في روضة فجانبي

نماذج عن قرارات البلدية اياما :

— قرار رقم ٢٢٦ . اعتماد قدره ٥ الاف ليرة لاستئجار مرقع الموسيقى والغناء من جامعيه الاسكندرية .
— قرار رقم (٦١٧) نوقم . شراء جرس منبه بين ٢٠٦ ليرة من محلات حبيب شبيطين وشركاه . وذلك لباغ غرفة رئيس البلدية .
— تعميم رقم (٦١٧) نوقم . المساعدات المرضية للاجراء لان القانون لا ينص عليها واعطيت سابقا لامتدادات انسانة (١٧ - ١٠) .
— قرار رقم ٣٩٨٤٥ . الف ليرة ثمن كراسي للبركر الفقاني .
— اعتماد بـ ٤٠ ليرة باقة زهر لصور الاقدي بمناسبة ما .

فقال رفيق له حارس في الحدائق :

« انا ايضا اعمل منذ ٨ سنوات لم اتسل

مصافيرهم يتاكل تين

بنفا ناكل جوعائين »

كانوا عندها يفكرون بالقيام بخطوات عديدة على صعيد الاتصال ببقية العمال الذين لم تنفجر اوضاعهم في الفروع الاخرى ، بتشكيل لجان ...

قطعت المظاهرة المسير في الشوارع التي مرت بها وتجمهر الناس حول المظاهرة - بعضهم مشى معهم . مندوب النهار « نجيب اسكندر » تدخل عندها وطالب من العمال ترك الشارع والهدوء والمسير على الرصيف حتى لا يغلغلو قوضي !!

اما ما حدث عند المحافظ فهو اصطدام برجال الدرك على باب السراي الذين جاؤوا معهم من الدخول ثم طوبوا ان يدخل اثنان منهم فقط . لكن العمال رفضوا واذا بهليوكوبتر تحط في حديقة السراي حاملة المحافظ الذي وصل لئله فتجمهر حوله العمال طلب منهم بالتعامل شديدا ان ينتدبوا خمسة لمقابلته لكنهم دخلوا جميعا .

قال المحافظ : ان البلدية تشغلهم كمعمال افاضين اي لا حاجة فعلية لهم . وانه لو كان مسؤولا عن البلدية لقم بفضلهم خاصة وان الشتاء يروي المزروعات وخزنة البلدية خاوية . ثم طلب منهم ان يعملوا عند الحج سعيد « بالمفعلة » اي بالمسكين كعمال للحراسة والزرع والقطف ... فرفض العمال وقالوا انه مضى على بعضهم ٨ سنوات واكثر بالعمل في الحدائق ولا يجيدون عمل المفعلة ، وطالبوا بنقل اعتمادات في صندوق فرع المفعلة الى فرع الحدائق ، فاعتاد المحافظ وخرس العامل الذي يتكلم بمنزل هذه الواقعة وطلب من رفاقه ان يستقبلوه باخر ليكمل المقابلة و اضاف « هل تحاكمون البلدية ؟ » لا مكاتبات لتشتيكم ! . رد العمال متحدثين عن المساجد العجيبي والسيارات المشتراة باعتمادات من البلدية .

« مشير الداية امين سر البلدية اجبرني مع زميلين لي على نقل اثاث بيته الى « روف » جديد في احدى البنايات الخفية ثم اجبرنا ايضا على تنظيف البيت ونفض المسجاد العجيبي . » هنا بدا ان العمال توجهم هذه التكريات نصرخ ادهم :

« نأخذ هذه « الطبقة » انها حين تزيد اجورنا ربما تتعرض لخطر ان نشعب ، يريدوننا ان نظل ناكل الزيتون حتى ياكلوا الدجاج ، حتى نظل بحاجة لهم . »

عندها قرروا الذهاب الى المحافظة . كانوا يرفعون باطحات احداهما يقول « من يجب ان يطرد العمال الكادحون ام الدراء المختلسون » ساروا في مظاهرة يهتفون :

« ببيوتهم يبريوا سمادين وبلديتهم يظرد الكادحين

نماذج عن مطالب العمال المطرودين :

— اعادة العمال المصولين الى العمل .
— الحصول على زيادة المـ ٤٪ اي ان يتقاضى العامل على الأقل ٥٠٠ ليرة غ .
— التثبيت والضمان الصحي والاجتماعي وتأمين الدواء .
— تحديد ساعات العمل بـ ٨ ساعات يوميا والحصول على عطلة اسبوعية والمطل الرسمية .

« راح الغالي وعم يطالبوا بالرخيص !! »

الان ازلام البلدية يهددون العمال : يعدونهم بالتثبيت والعلاوة ان انكروا انهم عملوا اثناء الدوام في « المصالح الخاصة » كما ان وجيه الحج طلب منهم ان يعملوا عند الحج سعيد ثلاثة ايام فقط ثم يعيدهم هو الى مصلحتهم . لا طلبوا ضمانا ثار لانهم لا يقفون به !!

مذكرة جمعية الصناعيين الى الدولة :

الازدهار النسبي للقطاع الصناعي

مطالب الدولة يتحمل النفقات الاساسية

للاغناء الصناعي

خلق الطبقة العاملة شرط اساسي للنمو .

اغناء الصناعة منها او تخفيضها وكذلك تعيش الصناعات الوطنية التي تحصر فيها المشتريات الحكومية .

٧ - « تأمين السرعة والدقة في انجاز جميع الاعمال الادارية واعمال الخدمات التي تؤثر في عمليات الانتاج الصناعي » .

جوهر هذه المطالب ان قيام الدولة بتحمل النفقات التي يتطلبها تثبيت اوضاع الصناعة اللبنانية وتوسيعها او بالنسبة للاحتياج بخلاف جوانبه - الانشاءات والتسهيلات الهيكلية المشورة الفنية ، تخفيض الرسوم - او بالنسبة للمبيعات الامر الذي يشير اساسا الى التصدير وكذلك الى رفع مشتريات الحكومة - من الصناعة اللبنانية . والحجج التي تبرزها جمعية الصناعيين دعما لمطالبها هي اهمية التسيب والترايدة للقطاع الصناعي وصغر حجم المؤسسات الصناعية اللبنانية الامر الذي يجعلها عاجزة عن تحمل اكال الإيجات الفنية والاتصالات الهادفة الى تأمين الاسواق للتصدير .

تضمن المذكرة المطالب التالية :
١ - انشاء وزارة للصناعة تقوم برعاية الصناعة عن طريق تقديم المشورة الفنية لها . كما تقوم بحماية الصناعة من المنافسة .

٢ - انشاء مكتب للمصادرات الصناعية توكل ادارته الى جمعية الصناعيين وتتضمن الدولة نفقاته . ويتولى هذا المكتب القيام بكل ما يتطلبه التصدير من دراسات واتصالات ومعارض ومنشورات والقيام بعمليات تجارية لصحة المنتجين او المصدريين .

٣ - اعداد مشروع للمناطق الصناعية يتناول كل القضايا المتعلقة بالهتيزات الاساسية مع اعطاء الافضلية لانشاء مناطق تتضمن جميع (١) الانشاءات والتسهيلات لاقامة مؤسسات صناعية في كل من منطقتي الجنوب والمقاع .

٤ - اعتماد المواصفات والمقاييس الرسمية بشكل اكثر دقة . وتعديل نظام مصرف التسليف الزراعي والصناعي والمقاري الذي يملكه رئيس جمعية الصناعيين بحيث يتم تسهيل التسليف الصناعي وكذلك قيام مصرف لبنان باعطاء قرض لمصرف التسليف ببلغ ٢٠ مليون ليرة يخصص للتسليف الصناعي .

٥ - تكليف دوائر مختلفة في الدولة القيام بابحاث فنية وباحصاءات تخدم مصلحة التوسع الصناعي بما في ذلك درس اقتراح وسائل انشاء صناعات جديدة في لبنان .

٦ - مراجعة اسعار رسوم الماء والكهرباء والموازيه والرسوم البلدية الخ .. بنية

١ - يؤمن رخص اليد العاملة في الجنوب والمقاع بالإضافة الى رخص الارض والاعتمادات الضريبية التي تتلقاها المصانع بحجة تسيب المناطق المتخلفة التفسير الكافي لهذا الطلب .

ذلك ان نمو الكتلة الاقتصادية للقطاع الصناعي يفسح المجال للاعتقاد بإمكانية حصوله على قسم لا بأس به من المطالب التي تضمنتها مذكرة اربابه .

المسألة الاخيرة التي ينبغي التطرق اليها تنطلق من عبارة « خولة » تضمنتها المطالب اقلت جريدة « النهار » ذكرها في عرضها

لمذكرة الصناعيين : « دراسة العلاقات بين ارباب العمل والعمال والسمي لاجاد تنظيم لدى اصحاب العمل لهذه العلاقات » . هذه العبارة تطرح الجانب الاخر للمساواة ، بل والجانب الاساسي منها : ان ارباب الراسماليين هي في الاساس حبيطة استنزاف وتنبه عمل وجهد الطبقة العاملة . بالتالسي فان الانتهاء الصناعي - الذي لا يعني من وجهة نظر البيروقراطية سواء انهاء نزواتها ومقدراتها

المالية - لا يعتمد على العوامل السياسية التي تركزها تحسب وانما ايضا على « هدوء » الطبقة العاملة واستكانتها للاستغلال والاستنزاف اللذين يتعرض لهما . كيف يمكن منع الطبقة العاملة عن تنقيص عملة « الانهاء » كما ترتبها البيروقراطية . هنا ينبغي التفكير بمشروع الهيكلية الثقافية والاجلس الاقتصادي الاجتماعي الذين قد يحكما الجانب الاخر من كباثة الانهاء الصناعي على حساب الطبقة العاملة .

ملاحظات حول حركة المعلمين الرسميين الاخيرة

على حسابه الخاص، وكانت فترة ممارسته للتعليم فرصة تمكن خلالها من الحصول على الاجازة الجامعية او هو يصدد الحصول عليها . وواضح ان دوافع الخلاص من مهنة التعليم الابتدائي مشروعة ومبررة ، فالمعلم الابتدائي يبدأ براتب محدد هو ٢٠٥ ل.ل. ويضطر للسكن في المنطقة التي تحدها له وزارة التربية ، فإذا كان من « غائري الحظ » من عائلة « وضعية » ومركز اجتماعي « متدن » كان مستقره بالتاكيد في الهواشيش المزعولة ، عكار او المقاع او الحدود الاسرائيلية . وهو بدافع طوبوه لتحسين وضعه ويجهد ويكد خلال سنوات فيحصل على الاجازة الجامعية ولكن جواب وزارة التربية له بالمرصاد : لا مجال لآخذ شهادتك بعين الاعتبار فائق بما يرضه تقسيم الطبقات والامتيازات لك من مهنة ، مشكلة الالف من المعلمين المجازين او الذين على عتبة الحصول على اجازاتهم الجامعية .

من جهة ثانية نجد ان عدد المعلمين الثانوي يعاني من نقص شديد في ملاك المعلمين - المجازين ، فتجلا السلطة الى تغطية هذا العجز عن طريق التعاقد مع مئات المهندسين والمعلمين ورؤساء الدوائر والمصالح تاركة

الموسم الامر الذي ادى الى ارتفاع تكاليف الشحن الى الخطة وبالتالي الى ارتفاع اسعارها .

ج - ظهور نتائج توظيف قسم من الصناعيين السوريين السابقين اموالهم في قطاع التسيب والقطاعات المهائلة وذلك ابتداء من عام ٦٢ .

هذه العوامل مجتمعة ادت الى توسع الصناعة اللبنانية الزيد من القدرة على التصريف في الاسواق العربية . الى جانب ذلك ينبغي التذكير ببعض القوانين الصادرة في عامي ٦٧ و ٦٨ والتي اعطت دفعا جديدا للصناعة : قانون تحديد اصول منح الاعفاءات الضريبية بالنسبة للانتاج الصناعي ، الرسوم الاستراعي الصادر في ٦٨ حول تنظيم الصناعة وتنميتها ، ومرسوم تحديد المناطق الصناعية المعفاة من الضريبة وكذلك تحديد شروط اعطاء الافضلية للصناعات الوطنية فيما يتعلق بمشتريات الدولة .

هذه العوامل مجتمعة ادت الى توسيع الصناعات التقليدية بصورة رئيسية : الغذاء والتسيب بالإضافة الى قطاعات اخرى : المعادن ، الآلات ، الكيمياء الخ .. وفي ظل ثبات الاوضاع الحالية ينتظر ان يستثمر التوسع بالنسبة للصناعات التقليدية مع ازدياد نمو الصناعات الاخرى ، وذلك بسبب الاكتفاء النسبي للاسواق العربية بالواد الفذائية وبالبانسة وكذلك بسبب عدم وجود صناعات كيميائية ومعنوية كافية في المنطقة العربية .

الخلاصة اذا : ان القطاع الصناعي يشهد نموا مستمرا في الانتاج والتصدير في مقابل التدهور النسبي للقطاعات الاخرى . معنى

منذ سنوات عديدة ، يجتمع مئات المعلمين الرسميين من حملة الاجازات الجامعية مطالبين بتصنيفهم في ملاك التعليم الثانوي ، دون اية نتيجة ، فكان وزارة التربية اذن لا تسمع وعين لا تنفتح ، ولو انتهى الامر بهذه البساطة لهانت المسألة ، ولكن المشكلة ان عدد المعلمين المجازين يتزايد بنسب كبيرة ، مما يعقد المشكلة سنة بعد اخرى دون ان يلوح في الافق اي بداية لحل ..

وقد عقد خلال الاسبوع الماضي اجتماع ضم ممثلين عن المعلمين المجازين انتهى - بعد « نقاش ممتد » - الى المطالبة بتصنيف المجازين من معلمي المدارس الرسمية الابتدائية - التكميلية في ملاك التعليم الثانوي وتشكيل لجان متابعة الطلب .

كيف تطرح المشكلة نفسها

ان عددا كبيرا من معلمي المدارس الابتدائية الرسمية التجالي هذه المهنة بدافع الحاجة او لتعذر متابعتها لدراسته الجامعية

أصول الثورة الثقافية البروليتارية

على عتبة التخرج ، غادرت مشكلة حلبة الإجازات الخاليتين من المعلمين ، فما هو حل الذين هم يحكم التخرجين خلال السنوات القادمة ؟

— وهناك أيضا مسألة المرحلة المتوسطة ، فقد وعدت وزارة التربية منذ سنتين باستحداث ملاك خاص بالمرحلة المتوسطة يستوعب المعلمين المؤهلين للتعليم في هذه المرحلة (وهم حملة الإجازات الجامعية ونوو الخبرة والممارسة) ولم يسمع شيء عن هذا الأمر منذ سنتين !

ملأت المعلمين الرسميين المجازين نهبا للمباني والسلطة البيروقراطية عملا بسياسة التفتت تتجاهل افضلية المعلم الرسمي على الهندس أو المحامي أو رئيس المصلحة في تعليم المادة المعنية . فمقدم مصلحتها الطبيعية الانانية على مصالح المعلمين ينتفع بها مجموعة من وجهاء الطائفة والمائلة والنفوذ من اصحاب الشهادات .

هل يشكل الحل المطروح حلا ؟

خلال الاجتماع الأخير الذي عقده المعلمون في مقهى الروضة والذي ضم المجازين على نوعين :

■ ملاحظات أولية حول حركة المعلمين ..

- ١ — إذا كان مطلب المعلمين الرسميين من حملة الإجازات التعليمية أم الحقيقية واحد ، وهو التصنيف والمعادن المتعددة ، فإن مصلحتهم تقتضي توحيد معلم ونضالهم من أجل الحصول على هذا المكسب دون أي انقسام أو بؤرة لجهود كما حصل خلال الاجتماع الأخير .

٢ — أن الالتباس الذي سبب هذا الانقسام هو وهمي ، لأن ملاك التعليم الثانوي هو بأمر الحاجة إلى عدد كبير من حملة الإجازات الاختصاص الذي يحمله المعلمون ، التعليم الثانوي يحتاج بشكل أساسي لاختصاصات الرياضيات والعلوم والطبيعية ، بينما غالبية اختصاصات المعلمين هي في الآداب والعلوم والإنسانيات . هذا لا يعني عدم حاجة الملاك الثانوي للاختصاصات الأخيرة وإنما يعني جزئية هذه الحاجة .

— هناك ، ثانيا ، العلاقة المقودة بين حملة الإجازات من المعلمين وحملة الإجازات من خريجي الجامعة اللبنانية . فكلها يحمل نفس الشهادة ويبحث عن نفس العمل ، دون أن تنشأ أية علاقة بينهما حتى الآن .

أما الحل الفعلي لهذه المشكلة فلا يمكن أن يكون في إطار السياسة التعليمية الراهنة .

■ ملاحظات أولية حول حركة المعلمين ..

- ١ — إذا كان مطلب المعلمين الرسميين من حملة الإجازات التعليمية أم الحقيقية واحد ، وهو التصنيف والمعادن المتعددة ، فإن مصلحتهم تقتضي توحيد معلم ونضالهم من أجل الحصول على هذا المكسب دون أي انقسام أو بؤرة لجهود كما حصل خلال الاجتماع الأخير .

٢ — أن الالتباس الذي سبب هذا الانقسام هو وهمي ، لأن ملاك التعليم الثانوي هو بأمر الحاجة إلى عدد كبير من حملة الإجازات الاختصاص الذي يحمله المعلمون ، التعليم الثانوي يحتاج بشكل أساسي لاختصاصات الرياضيات والعلوم والطبيعية ، بينما غالبية اختصاصات المعلمين هي في الآداب والعلوم والإنسانيات . هذا لا يعني عدم حاجة الملاك الثانوي للاختصاصات الأخيرة وإنما يعني جزئية هذه الحاجة .

— هناك ، ثانيا ، العلاقة المقودة بين حملة الإجازات من المعلمين وحملة الإجازات من خريجي الجامعة اللبنانية . فكلها يحمل نفس الشهادة ويبحث عن نفس العمل ، دون أن تنشأ أية علاقة بينهما حتى الآن .

أما الحل الفعلي لهذه المشكلة فلا يمكن أن يكون في إطار السياسة التعليمية الراهنة .

جميع الأعداد التي صدرت عام ١٩٦٩ مجموعة مجلد واحد يطلب من الإدارة الشمن ٢٥ ليرة لبنانية يرسل بالبريد بعد إضافة ثمن الطوابع

أحد الأعداد التي صدرت عام ١٩٦٩

ما زاروا الرضا لاسرائيل المروع السوفيات ؟

الاستشهادية

٢٥

ليرة لبنانية

منذ سنوات توالت الكتابات حول الثورة الثقافية الكبرى في الصين . ولما لم تكن هذه الكتابات مقروضة وبفصيص التثنية كانت غالبا تتناول الموضوع دون الملم مباشر به . ويشكل كتاب جان دوبييه — تاريخ الثورة الثقافية البروليتارية — دار ماسبيرو — الذي نشر أول فصلين منه ، المحاولة الأولى لتحليل هذا الحدث الأساسي بالاعتماد على معرفة مباشرة ، إذ أن المؤلف شهد الأحداث وهو في الصين .

« أن تراث الأجيال الميتة يحط بثقل ثقيل على دماغ الأحياء » .

ان الجامعة واحدة من أولى المؤسسات حيث يتبدى تقسيم العمل . فهي تخص بالفعل بتنظيم متميز كلا من المعرفة والعمل ، وهي تضع حامل المعارف والشغل كلا على قلب من الإنتاج . ويكون البلدان الاشتراكية تحتاج بالطبع ، إلى مهندسين وكوادر مثقفة ، فهي لا تستطيع الاستغناء عن الجامعات . غير أن هذه إذا لم تكن قد حولت بعق ، فستكون عاجزة عن تأمين إزالة تواجد المعلم ، وعلى العكس ، فإنها تستعيد إنتاج المعارض الموروث من النظام السابق ، بين حاملي المعرفة من جهة وبين الجماهير الكادحة المحرومة من المعرفة من جهة أخرى . فبينما يكون نمط الإنتاج الرأسمالي قد زال ، تستمر مؤسسة تجميع إنتاج التناقضات والاضدادات الاجتماعية المولدة منه .

هناك بالواقع حظوظ كبيرة ، إذا ما بقي الفصل ، لأن يستمر العمل الفكري ، بقوة العادات ، مصحوبا بالابتزازات ، واللا يؤخذ على أنه اهتمام أكثر نبلا من العمل اليدوي . ويستمر المثقفون بتشكيل نخبة مغبوبة لا يبلغها سوى أقلية . ويبقى التعليم انتقائيا ، مؤسسا على التفاضل ، ويشير دوما المطامع القريبة بدل التفاني للجامعة ، عندها يمكن للنظام بسهولة أن يجد البروليتاريا وأن يؤكد أن العمال هم سادة البلاد ، لكن سلطنة التقرير الحقيقية لا تكف من أن تبدأ بالانزلاق إلى أيدي فئة اجتماعية من الإداريين والمثقفين ، ذوي المفاهم والمصالح المباشرة التي يمكن أن تكون متميزة عن تلك التي للمعالم .

نظريا ، الاشتراكية المبنية بعد قلب البيروقراطية هي نظام انتقال ، عليه أن يعد مجيء الشيوعية . وهذه مفهومة على أنها نظام مساواة اجتماعي ، حيث يلقي كل واحد جزءا من التوقع الاجتماعي ، متفقا وحاجاته ، بحيث يصبح الانقسام إلى طبقات زائلا ، كما الدولة ، رقيقة .

لكن لا يبدو أنه يفرض أن يتم هذا الانتقال ، سيما ، والشيوعيون الصينيون أنفسهم يؤكدون اليوم أنه سيفضي ، حتما ، مرحلة تاريخية طويلة جدا . فليس عجبا أن ندوم تناقضات اجتماعية ولا مساوات مختلفة في الطور الاشتراكي السابق على مجيء الشيوعية ، وبهذا أيضا مقر ، بشكل سافر ، في الصين .

ان هذه التناقضات وهذه اللامساوات نصاب أساسا من عامل اجتماعي يتنه أصله في ظلام الأزمة : وهو تقسيم العمل ، الذي يفصله ، على مجرى القرون ، الجن عن الأرياف ، وفروع الصناعة عن المهن ، وبيولوجه في العصر الحاضر ذروة التجزئة للمهام ، وتوليد الاختصاصات والأنواع ، وحسنه مكثفة الاندماج ، شطر المجتمعات البشرية . انه في أصل جميع العبوديات ، وقد فصل الإنسان عن ذاته . وهو الذي أدى إلى هذه الواقعة الخام ، الصارمة ، والتي لا يسمح لنا اعتبارها بقياس تام لآثارها الضخمة :

وهكذا ، حتى لو أن غناتا خرج من الشعب ، وحتى لو بقي فقيرا (ما ليس بنادر) فإن آثاره تدخل في ملكية الطبقة المالكة : أما ماديا ، لأن الانقياد وحدهم يؤسهم شراءها ، وأما ، أيضا ، لأن مضمونها المعرفي لا يبلغ

الان من أعضاء الطبقة العليا ، أو من أولئك الذين تشركهم أشعاعها الثقافي وهم كثيرون اليوم ، ولكن ليسوا قط من البروليتاريين . وغالبا ما على النظم الاشتراكية أن تستقبل جبهة من المثقفين قد حصلت ثقافة ضمن النظام القديم ، كانت قائمة ، بأثر تحليل ، على تفوق الجديد ، الأمر غير الضروري دائما ، فإن عاداتهم ونفسيهم تبقى بعيدة جدا عن عادات ونفسيه الشيوعية ، من حيث طابع الفخية ، القليل أو كثير الحدة ، لانتاجهم ، كما من حيث أنه ينقل قويا تقليدية قد فصلت في إطار أيديولوجي مفاير لآطار الاشتراكية الثورية . وبمثل هذا الانشقاق بشدة نحو التوطد يمنع الاختيارات المادية المختلفة والأجور المرتفعة وظروف السكن الأفضل ، والتي تتلاقى على جمل الثنائين والكتاب ، في البلدان الاشتراكية أعضاء فئة اجتماعية ذات نمط معيشة وكذلك اهتمامات تسير مبتعدة عن تلك التي للجماهير الشعبية .

ان النظم الاشتراكية قادرة على إزالة الاستغلال بتطبيق مبدأ إعطاء كل حسب حاجته بالضبط . ولكن التطبيق ، ولو الصارم ، لهذا المبدأ لا يسمح بإزالة اللامساواة . وطاقت العمل ، في الواقع ، زيادة عنه في الاقتصاديات المعاصرة ، شديدة النوع . وحتى في نسو في العمل ونسوا في الحصص من التوقع الاجتماعي لا يكف البشر عن كونهم لا متساوين فسي الحاجات ، لأن بنفس الدخول ، ذوو ثروة متفاوتة . وهكذا ، طالما لم يستطع المجتمع إعطاء كل حسب حاجته فإنه يبقى مجتمع نفرة نسبية وبالتالي لا مساواة (١) .

يبقى ، على ذلك ، توزيع المحصول الاجتماعي صادرا لتوترات داخلية ، ويستمر البشر في التجابه . ويجد ، خاصة ، عدد من الفئات الاجتماعية في الحصول على توزيع أكثر نفعا له . وأولئك الذين هم أكثر المثقفين بممارسة السلطة وبين أولئك الذين ثقافة ، وأكثر مهارة وأولئك ذوو الطاقة الأكبر على العمل سينجسون إلى زيادتهاتهم فوق ما يحق لهم بميلهم ، وهكذا ، السى الحصول على امتيازات . ان واحدا من أسباب الإبقاء على الدولة في النظم الاشتراكية هو الإبقاء بالقوة على معيار التوزيع بحسب المعامل .

ويجد هذا الفرق أصله أيضا في تقسيم العمل . ففي منشآت الجماعات ، كانت انتاجية العمل ضعيفة للغاية وتتطلب كل وقتا لبشر ، تقريبا . وقد تكون ، بين الغالبية الكبرى المكثفة بانتزاع الغذاء من الطبيعة ، فحشة محيرة من العمل الإنتاجي المباشر ، أخذت يبداه أمور الجماعة : تنظيم المهام ، الأمور السياسية ، العدالة ، العلم ، الفنون ، الخ .. وشيئا شيئا ، تصفت هذه الفئة ، وأزاحة من يسهم تطبيق مبدأ : لكل حسب

ولكن وجود الدولة يحفظ أيضا لا مساوات أخرى ، تلك التي بين الحاكمين والمحكومين . والمحال ، فإن أولئك الذين يمارسون السلطة هم في وضع أفضل للحصول على امتيازات ، وأزاحة من يسهم تطبيق مبدأ : لكل حسب



عمله . ولا يفقد وجود هذا الجبل بين عدد من كوادر الحزب الشيوعي والفولة ، الذين ما تزال الامتائية والفردية مهيمنة لديهم . وإذا ما انتشر ذلك الجبل يصبح النضال ضدهم معركة واسعة النطاق ، والذي سيكون مرهقا ، لأنه يجري داخل الجهاز الإداري والسياسي نفسه ، سلطة الدولة .

في هذا السياق تبدو الثورة الثقافية ، التي أعلنها ماوتسي تونغ في الصين ، مشروعا تام القماشك ، ماركسي ، يعتقد ماوتسي تونغ ان المجتمعات البشرية سوف تتطور نحو الشيوعية ، لكنه يرى انه من أجل ذلك على النظام الاشتراكي أن يعمل بشدة على خلق الظروف القابلة لأحداث هذا التغير . والمهمة الأولى ، بداهة ، تطوير قدرة البشاد الانتاجية تطويرا محسوسا ، لأجل خلق إمكانية إعطاء كل حسب حاجته ، يوما ما . لكن ، في فكر ماو ، هكذا مشروح لن يقدم الا بقدر ما تلخذ اللامساواة الاجتماعية بالتأثير ، لأن تزايدها سيؤدي على التقيض ، إلى تكوّن نحو الاستغلال ، الذي سوف يفجر البنى المخططة ، ويطل التقدم الاقتصادي ، ويعيد ادخال فوضى السوق .

يفرض ذلك نضالا ضد التقاليد الفردية المتأصلة في عادات البشر وأدابهم ، منذ آلاف السنين ، والتي تخفهم إلى تصور سمانتهم بصور التثبيغ الفردي وليس الجماعي . هذه العناصر الإيديولوجية داسع قوي على ازدياد اللامساواة ، ويتطلب نضالها قلبا لعادات وعقليات لزالة كل ما يحمل منها

المسؤوليات عن مثقفين معتبرين تحت تأثير الإيديولوجية البيروقراطية . وقد انتهت إلى سابقا . ويبدو ان هؤلاء يقومون الآن بنقلات في المصانع والكومونات الشعبية ، التي يفرض أن تعطيم رؤية مختلفة للعالم البشري ، بالاحتكاك الطويل ، الذي يستتبعه ، بالتشجيع . وتشدد الصحافة الصينية باستمرار على ضرورة خلق أدب وفن جديدين يطابقان من شأن قيم بروليتارية وثورية خالصة . وقد تجسد ذلك في إنتاج ذي نجاح اكيد في أوبرا بكين .

انه ميدان العلاقات بين الحاكمين والمحكومين بين السلطة والشعب ، الذي كان في القلب من الثورة الثقافية . وكما شدد ماوتسي تونغ على أنها ثورة سياسية ، كانت الصحافة طوال مسيرة الثورة الثقافية ، تذكر انه هنا المسألة الأساسية . على ذلك ، سنقصها بتفصيل خاص يهد للروايات التاريخية للأحداث .

ندوة جماهيرية في إحدى القرى الصينية

أثر الماضي ، وفي نفس الوقت تبديلا لجميل البنى القوية الإدارية والثرية والثقافية حيث تمكن هذا النفوذ من التجسد على درجات متباينة .

ان مصطلح الثورة الثقافية ، على ذلك ، رديء الترجمة ، لانه ، بالفرنسية ، ذو معنى حصري ، ليس له في الصينية أو الانكليزية . فمفهوم « ونها جينج » يشتمل على المفهوم الأكثر اتساعا للحضارة ، ويمس ليس فقط ميدان الثقافة الوحيد ، بل جميع تلك التي ذكرت انفا .

تبدو تلك الثورة الثقافية البروليتارية على عدة مستويات ، أحدها ، تحويل التعليم على شكل يحو الانقسام بين العمل اليدوي وبين العمل الفكري . وعلى التقيض ، لكثمن تشريعهم . ولا ينبغي أن تكون غاية التعليم تكوين ، على مدى قريب ، المبرزين الذين يمكن أن يحتاج لهم المجتمع ، بل خلق إنسان جديد قادر جسديا وعقليا . وهذا التحويل للطرائق البروتية جار الآن في الصين ، وهو يسير باتجاه ارتباط أوثق بالنشاط الانتاجي العموس والعمل . وسيكف الطلاب عن تكوين فئة اجتماعية معينة ، وسيكون اختيارهم ، من الآن فصاعدا ، من بين العمال والفلاحين المتأدين للعمل ، سابقا ، ليتابعوا دورة تعليم قصيرة نسبيا . وهذه التجديدات ذات طابع اختياري . وهي تقوم ، جوهريا ، على فكرتين ، الأولى : أفضل تعليم ما يحصل عن الممارسة المولسة لعمل ، والتي ينبغي أن تنصهر المعرفة الدراسية . والثانية : اعتبار المعلمين لا ينبغي أن يتم وفق معايير اصطفاية ، تأخذ بالحسبان القيمة الفردية لمعارفهم فقط ، بل بالأحرى حسب مستواهم السياسي والإيديولوجي ، وحسبهم بالواجب نحو الجماعة .

ويبدو ان الثورة الثقافية ، قد عملت ، خاصة في الميدان الأدبي والفني ، على نزع المسؤوليات عن مثقفين معتبرين تحت تأثير الإيديولوجية البيروقراطية . وقد انتهت إلى سابقا . ويبدو ان هؤلاء يقومون الآن بنقلات في المصانع والكومونات الشعبية ، التي يفرض أن تعطيم رؤية مختلفة للعالم البشري ، بالاحتكاك الطويل ، الذي يستتبعه ، بالتشجيع . وتشدد الصحافة الصينية باستمرار على ضرورة خلق أدب وفن جديدين يطابقان من شأن قيم بروليتارية وثورية خالصة . وقد تجسد ذلك في إنتاج ذي نجاح اكيد في أوبرا بكين .

انه ميدان العلاقات بين الحاكمين والمحكومين بين السلطة والشعب ، الذي كان في القلب من الثورة الثقافية . وكما شدد ماوتسي تونغ على أنها ثورة سياسية ، كانت الصحافة طوال مسيرة الثورة الثقافية ، تذكر انه هنا المسألة الأساسية . على ذلك ، سنقصها بتفصيل خاص يهد للروايات التاريخية للأحداث .

ملاحظات حول مقالات «الحرية» عن السنالينية - التروتسكية - الأضراب الشيوعية العربية

نحن مجموعة من الشباب العربي في الخارج الذين اتبعت لهم الفرصة للتعرف على مجلة «الحرية» بعد حرب حزيران ووجدوا فيها مادة ترضي بعض طموحاتهم الفكرية فيما يتعلق بمسيرة الثورة العربية، حيث ألفت «الحرية» بعض الضوء على المصاعب التي تعانيها هذه المسيرة، ثم تعفرتها السذي

نحن مجموعة من الشباب العربي في الخارج الذين اتبعت لهم الفرصة للتعرف على مجلة «الحرية» بعد حرب حزيران ووجدوا فيها مادة ترضي بعض طموحاتهم الفكرية فيما يتعلق بمسيرة الثورة العربية، حيث ألفت «الحرية» بعض الضوء على المصاعب التي تعانيها هذه المسيرة، ثم تعفرتها السذي

غير أن أظهار الدور التقدمي الذي لعبته «الحرية» بعد الهزيمة لا يعني السكوت عن الأخطاء التي وقعت فيها هذه المجلة ولا سيما في الفترة الأخيرة حيث تطورت هذه الأخطاء إلى تخطيات خطيرة نريد ابداء بعض الملاحظات حولها:

١ - ما يدعى بالسنالينية (بيروقراطية سنالينية - أساليب سنالينية - سياسات سنالينية .. الخ) : لقد قامت «الحرية» بتبريد هذا القهوم وهذه القوالب، وهو يمكن رده إلى تأثر المشرقيين على المجلة بأديبات مختلفة أهم مصادرها:

أ - أفراد يقولون بماركسية مثل اسحاق دويتشر وساتر وغيرهم في الغرب، والياس مرقص وناجي علوش وجورج طرابيشي وبسام طيبي وقواز طرابلسي وسوام في المنطقة العربية. لقد قام هؤلاء بمهاجمة سنالين وجعله كيش فداء. حيث اتخذ القهوم شكل الملاحظات. لقد تأثر الكتاب الغربيون بالوجه المعادية للشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية، تلك الوجهة التي لم تسلم منها تيارات اليسار أيضا!.

ب - الخروشوية واحزابها: لقد شنت

هذه حملة شهواء على سنالين وحملته مسؤولية كافة الأخطاء التي وقعت في الاتحاد السوفيتي

خلال مرحلة بناء الاشتراكية، تلك الأخطاء

التي كانت نتيجة ظروف موضوعية عسيبة

تمثلت على الصعيد الداخلي بالتخلف

الاقتصادي - الاجتماعي الشديد وعلى

الصعيد الدولي بصمود القاذبية وانحسار

الحركة العمالية في الغرب خلال الثلاثينيات،

وهو أمر يعود لظروف تاريخية وليس لسياسة

سنالين غير الاممية كما جاء مرارا فسي

«الحرية» التي تلقى في هذه القاحية مع

التروتسكية، مروجة هذا الرأي.

ج - التيارات التروتسكية المختلفة التي

كانت تصور سنالين كسفاح مجرم، لقد بلغ

الامر لدى بعض التيارات درجة مقارنة

سنالين بهتلر.

ان موقف «الحرية» مما يدعى بالسنالينية

وسنالين لم يكن صادرا حسب رأينا عن

معالجة علمية متزنة لمجلة الظروف التاريخية

التي سبقت ظاهرة «السنالينية» ورافقتها

فموقف «الحرية» كان نتيجة حكم ايدولوجي

مسبق لا نستطيع تحديد دوافعه كلها.

أما النتائج المترتبة على اشارة هذه التشكيلة

والتركيز عليها فقد كانت خلق جو من

البلبلة في صفوف اليسار الجديد بشكل

خاص، و الهالة بانقرار قوالب فكرية لا صلة

لها بالواقع التاريخي للثورة العربية، في وقت هي فيه في أمس الحاجة لمثورة خط نظري يقوم على دراسة وتقييم التجارب الثورية والاشتراكية في العالم.

٢ - موقف «الحرية» من الاحزاب

الشيوعية العربية: لقد حاولت «الحرية»

في اول الامر فتح حوار مع هذه الاحزاب ولكن

هذا الحوار فشل على ما يبدو. لقد كان

لهذا الامر ردة فعل عنيفة لدى «الحرية»

تجلت في مهاجمة الاحزاب الشيوعية العربية

في مناسبات شتى. وعلى الرغم من أن «الحرية»

كانت محقة في بعض الاحيان فان ذلك تم بطريقة

خاطئة وتستند على منطلقات تفقد المص

المرونة، كذلك فان موقف «الحرية» من

الاتحاد السوفياتي تم على نفس الطريقة.

لقد اتخذت «الحرية» في اول الامر موقفا

غير نقدي، اذ انها تجاهلت ابعاد الصراع

السوفياتي وحقيقته. فقد قامت «الحرية»

بإظهار هذا الصراع على أنه مفالة لا داعي

لها من الجانب الصيني لما يترتب عليها من

اضعاف للصنف الاشتراكي. وبفاعة اتخذت

«الحرية» موقفا يناقض بشكل صارخ مع

الموقف الاول بتوجيه هجمات على الاتحاد

السوفياتي، وكان «الحرية» اكتشفت

السياسة السوفياتية في المنطقة العربية بعد

موافقة الانظمة العربية على مشروع روجرز.

وحتى نرى أن كلا الموقفين: الموقف التبريري

او الموقف الهجوم، خاطان، اذ انهما لا

يخدمان قضية الثورة العربية في هذه

المرحلة. ان على قوى الثورة العربية أن

تطور خطا استراتيجيا على الصعيد النظري

والعملي، يمكنها من التحالف مع الاتحاد

السوفياتي دون الوقوع في التبعية التي تقول

بان كل ما هو في صالح الاتحاد السوفياتي هو

في صالح الشعوب العربية. فالاتحاد السوفياتي

دولة تخضع في سياساتها لمجلة من العوامل

المحلية والدولية وعليا ان نبني علاقتنا مع

الاتحاد السوفياتي انطلاقا من هذا

الواقع.

ختاما نقبلوا تحياتنا القلبية

للكاتبة جماعية، يرسلها

عنهم:

«سعد»

حول مقال

«مسألة

ستالين»

في المقام المترجم الذي نشرته

«الحرية» (الاحد اليساريين

الايطاليين هنالك عدة نقاط تستعري وقفة نقدية امامها:

اولا ينبغي الكاتب امكانية بناء الاشتراكية في

بلد واحد ويؤكد على أنه بدون اوروبيا يستحيل

بناء الاشتراكية في البلدان الشرقية المتخلفة..

وهنا لا بد من التأكيد على أنه بعد انتصار ثورة

اكتوبر والفشل التي منعت به الثورة الاشتراكية

في بعض بلدان اوروبيا المتقدمة لم يكن بالامكان

الا السير في هذا الطريق، لا شك ان الاتحاد

السوفياتي قاسى الالام في مسيرة بناء الاشتراكية

ولكن لم يكن بد من هذا، كما أن تجارب الدول

الاشتراكية الأخرى ونظريات قادتها قد اكدت

صحة موضوعية بناء الاشتراكية في بلد واحد

وبدون اوروبيا، وهذا ما اكدته مجمل كتابات

لينين.

ان تركيز الكاتب على عدم امكان بنشاء

الاشتراكية بدون اوروبيا الصنافية يذكرنا

بموضوعة تروتسكي من الثورة الدائمة التي

تقول بامتداد المذهب الثوري الى الغرب

الصناعي، فعندها تتمكن الدول المتخلفة من

بناء الاشتراكية، وهذا يناقض موضوعة الثورة

الصينية عن الثورة الدائمة التي يمتد لديها

الى الدول الفلاحية المتخلفة.

ثانياً: ينقد الكاتب خرفي الاتحاد السوفياتي

الحرب العالمية الثانية تحت شعار الحرب

السوفياتي، وكان «الحرية» اكتشفت

السياسة السوفياتية في المنطقة العربية بعد

موافقة الانظمة العربية على مشروع روجرز.

وحتى نرى أن كلا الموقفين: الموقف التبريري

او الموقف الهجوم، خاطان، اذ انهما لا

يخدمان قضية الثورة العربية في هذه

المرحلة. ان على قوى الثورة العربية أن

تطور خطا استراتيجيا على الصعيد النظري

والعملي، يمكنها من التحالف مع الاتحاد

السوفياتي دون الوقوع في التبعية التي تقول

بان كل ما هو في صالح الاتحاد السوفياتي هو

في صالح الشعوب العربية. فالاتحاد السوفياتي

دولة تخضع في سياساتها لمجلة من العوامل

المحلية والدولية وعليا ان نبني علاقتنا مع

الاتحاد السوفياتي انطلاقا من هذا

الواقع.

رابعاً: ان المقال، اذ اقارنا بكتابات

دويتشر وغيره من المفكرين التروتسكيين، نجد

أن جميع منطلقاته مرتبطة ارتباطا عمليا بها..

لا اعترض على نشر هذا المقال وهذه

الموضوعات، فالحوار ضروري، والزبد من

النص دالما كما يقول لينين، اما ما يرفض

فهو تبني «الحرية» لهذا المقال من خلال

الدراسة القيمة التي نشرتها «الحرية» حول

التروتسكية، وبالتالي هنالك خشية ان يكون

ما يقوله البعض صحيحا «ان الدراسة حول

التروتسكية ما هي الا لذر الرماد في العين»

وهذا ما نريد ان يكون!

بيروت: نصر احمد

تصحيح لمعلومات وردت في «الحرية»

ورد في عدد الحرية «٥٢٨»

صفحة «١١» مقال عن حادثة

بين قوى الامن والطلاب تحت

عنوان: «قوى الامن تهجم

على ساحة المازارية وتحطم

«بسطات» الطلاب وتحرق

كتبهم».

وما اريد به تصحيح لما ورد في هذا المقال

من معلومات وليس ما ورد فيه من استنتاجات

عن عداوة قوى الامن للطلاب وعن سياسة

الدولة التعليمية:

فقتل قوى الامن لادوار غنية واطلاقهم

النار على معظم مظاهرات الطلاب خير دليل

على شعور قوى الامن نحو الطلاب ومناهج

البيروقراطية والفلسفة هي أيضا خير دليل على

سياسة الدولة التعليمية.

وبما انني اعمل بائع كتب في احدى

البسطات التي احترقت فاني استطيع القول

ما يلي:

ما بين الساعة الواحدة والنصف

والساعة الثانية من صباح الاحد المذكور

استفاق ناطور احدى «البسطات» على النار

تدل على طرف سترته فهرع الى خارج «البسطة»

واذا به يرى النار تشتعل في معظم البسطات

وطلب التجدد من سرية الاطفاء التي اسرعت

بالمجيء والقضاء على النار التي كانت قد

التهمت بسطتين تماما والحققت الاضرار

باربع بسطات اخرى، وعندما سال الناطور

احد رجال الاطفاء عن سبب الحريق اجابه

بأنه من المرجح انها مواد فوسفورية هي التي

اشعلت البسطات ويستنتج من هذا أن الحريق

مقصود. وفي الساعة السابعة تقريبا جاء

اصحاب «البسطات» واحيطوا علما بما

جرى في الليل فانهار ادهم واغمى عليه.

وقد فهم من احد اصحاب البسطات ان له

اعداء من المرجح أنهم هم الذين اضرموا

النار. ان مسبب الحريق غير معروف ولكن

المعروف أيضا ان لا علاقة لقوى الامن

بالحرق كما ان اصحاب البسطات ليسوا من

الطلاب بل هم من البورجوازيين المومنين.

اصدقائي محرري مجلة «الحرية»:

اكرر تولي بانني لا اعترض على

الاستنتاجات التي انتهى اليها المقال. ولكن

هذه الاستنتاجات يجب ان تستنتج من احداث

كثيرة هي غير هذه الحادثة المخلوطة.

والجواهر الخفية التي تقرأ مجلة «الحرية»

لا تزعم حين ترى مجلة يسارية كالحربية

تكتب اشياء مخلوطة وتستنتج منها.

شكرا

عادل فرح

عادل في احدى البسطات التي احترقت

تتم حديث مع نوري مغربي

حول مميزات الوضع

السياسي الراهن ..

عزل المغرب عن المشرق

س - السلطة دائمة على ازالة

كل سوء الفهم الذي كان قائما

بيننا وبين الاقطار المجاورة خاصة

موريتانيا والجزائر فهل نريد من ذلك

تأمين الحدود ليتفرغ الجيش لمقمع

التهوض الثوري واحتمالاته؟

ج - بالإضافة الى التنازلات للامبريالية

الدائنة للمغرب بحوالي ٣٨٠ مليار فرنك، فان

اهداف الملك من التوجه للدول المجاورة هي:

١ - التعاون البوليسي مع هذه الدول،

مثلا، اسبانيا التي سلبت له بونصيلات ورفاقه.

٢ - التعاون الاقتصادي: شركة غاز

جيبالت بين الحكم والسلطة الجزائرية مثلا.

٣ - التعاون المشترك المغربي - الجزائري

بهم الامبرياليات التي هي وراء المغرب كما

بهم البورجوازية البيروقراطية في كلا الطرفين.

وهناك من الدلائل ما يشير الى رغبة

الامبريالية في توحيد المغرب العربي فوقيا

وعزله عن التأثيرات المكثفة في المشرق الاوسط.

ومغرب الحسن الثاني لفاعلية تأثيره عن

الجزائر هو حجر الاساس في هذا التوحيد.

ثم ان الامبريالية الاميركية، كما نرى جيفارا،

تعطي اهمية بمقاومة لافريقيا التي تبذل

اجتياحا بكرا لاستثماراتها: اثر زبارة

روجرز لافريقيا سمحت واشتغل سفيرها من

روديسيا، اجتباها السفراء الاميركيين فسي

افريقيا.. الخ والمغرب مثل نقطة استراتيجية

لغزو افريقيا خصوصا بعد انسحاب مالي من

مجموعة الدول الافريقية. ولهذا فاميركا

حرصت على تأمين الاوضاع داخل المغرب.

اختصاصيو المخابرات المركزية هم الذين

استجوبوا المعتقلين السياسيين اخيرا، وهي

حرصت ايضا على ازالة كل سوء تفاهم بينه

وبين الجزائر بعد أن تخلصت من «رواسب»

الثورة. كل الاطراف جادة في خلق هذا

النكل الرجعي. ولكل دولة فيه مبررات

مختلفة قاسمها المشترك: اجهاض كل تحرك

شعبي ثوري. وهي نفس الاهداف الكامنة

وراء محاولة خلق نكل الدول العربية البيروقراطية

(العراق، الجزائر، السعودية، الكويت،

اتحاد امارات الخليج العربي). والصراع على

اشده بين هذا النكل وبين القاهرة على ليبيا

التي يبدو ان الجناح القاصري فيها (القذافيون)

ليس قويا بالحد الذي يبدو من الخارج. وقد

اشاد البيان الجزائري - العراقي ٢٣-٢٤

جبهة موحدة للقطار العربية المتجهة للنفط على

ضوء ما تم عليه الاتفاق في شهر مايو بين وزراء

النفط في ليبيا والجزائر والعراق..».

س - كيف تفسرون «اهتمام»

الحسن بمشاكل الشرق الاوسط الى

حد استقبال جولدمان أصالة عن

نفسه ونياية عن عبد الناصر؟

ج - الحكم المغربي يعتبر نفسه عمليا غير

مرتبط بالفتنة العربية الا نوع من التصلب من

الافلاطوني. وهذا هو الموقف الذي توجي به

دعائية الحكم للجماهير المغربية التي بغض

من ارتباطها بفصل الجماهير الثورية في المشرق

بأشكال ملموسة. وبغضى عليها خصوصا من

«فتنة» المقاومة المسلحة التي يمكن ان تتصاعد

المقاومة الفلسطينية ومهام الوضع السياسي الراهن مطلوب موقف واضح من حكومة وصفي التل

لعل الخطر ما يمكن أن يتعرض له المقاومة الفلسطينية الآن من مزالق، هو وقوعها أسيرة منطق «ميكلي» في تفسير الأحداث التي شهدها الأردن خلال الشهرين الماضيين، وفي النظر إلى ما ولته تلك الأحداث من أوضاع سياسية جديدة.

والخطر الميكلي الذي تشير إليه يبدو شديد الوضوح في ما تردده بعض القيادات الهيمية ضمن المقاومة من أن الحملة العسكرية التي جردها النظام الأردني في أيلول قد فشلت في تحقيق هدفها، لأن الهدف كان في الأصل التصفية الجسدية الكاملة للفدائيين وهو أمر لم يتحقق ومن هنا كان القتل الذي أصاب الحملة ومخبريها!

إن هناك أكثر من صلة قرابة بين هذا الكلام وبين النهج الذي اتخذه هيك، ونسج على منواله آخرون، فسيروا للخامس من حزيران بحيث أصبحت إسرائيل هي المهزومة ونحن المنتصرون لأن الأنظمة التقدمية لم تسقط!!

وليس التصفية التي تحاول بعض قيادات المقاومة إحاطة الوضع الفلسطيني بها الآن أقل خطرا وقرة على التخدير من تلك التي «نجح» هيك في إحاطة الوضع العربي بها غسي أعقاب الواجهة قبل ثلاث سنوات... ومن هنا كانت ضرورة مطاردة الخط الميكلي الفلسطيني المستجد وكشف متركباته الحقيقية.

على ماذا كان الصراع يدور في الأصل بين المقاومة الفلسطينية وبين ناحية وبين الحكم الأردني - ومعه حلف الأنظمة - من ناحية ثانية؟

إن محاولة ربط المقاومة بعملية الوضع العربي الرسمي سياسيا، كان الهدف الرئيسي للحركات التي جوبه بها العمل الفدائي بكثافة شديدة خلال العام الماضي:

- ذلك كان هدف نظريات الجبهة الشرقية التي أرادت أن تعطي للمقاومة دور الحق بجيوش نظامية هي قوة الواجهة الأساسية ولا قوة فيها كما كان يردد الفدائي باسم الذين أرسلوه بجول في الشرق العربي.

- وذلك كان هدف التمييز بين عمل فدائي شريف وآخر معروف مغرب.

- وذلك أيضا كان هدف لقاء الأنظمة العربية التي تواجد ملوكها ورؤسائوها إلى ليبيا للنظر في أمر المقاومة الفلسطينية بعد أن استعمل تأثيرها واستعصى على الاقتاع!

- وذلك أخيرا كان هدف محاولات استئراج المقاومة إلى موقف مهادن للقبول العربي الرسمي (المصري والأردني) بشروع روجرز.

إن الوجود «الجسدي» للعمل الفدائي لم يكن مقلقا للأنظمة إلا بقدر ما كان يشكل أداة موقف سياسي معاكس لاتجاه الحل السلمي والشارع التصفيقي المتبقة عن قرار مجلس الأمن. وهذا الوجود الجسدي ذاته لم يكن مقبولا من بعض الأنظمة إلا بقدر ما يمكن استغلاله كقوة ضغط تجعل الموقف العربي الرسمي أكثر قوة على مائدة المفاوضات.

ورغم أن محاولات الاستئراج السياسي قد حققت، قبل مجزرة أيلول، بعض اغراضها بتجديد المقاومة سياسيا ومنعها من أن ترد في اللحظة المناسبة على قبول الأردن (ومصر قبله) بشروع روجرز، فإن حيز التناقض بين موقع المقاومة ومواقع الأنظمة المستعدة للحل السلمي ظل واسعا. ومن أجل ذلك كانت المجزرة.

لقد كان هدف مجزرة أيلول أن تصفي بالقوة موقفا سياسيا فلسطينيا لم تستطع محاولات الاستئراج طمسها نهائيا ففعل بتصعب في وجه الحل السلمي ويهدد بأشغال بعض تفرداته وخصومها الدولة الفلسطينية. ومن هنا يجب أن ينبع مقياس الحكم على مدى نجاح الحملة العسكرية التي شنها النظام الأردني في تحقيق اغراضها.

المقاييس لا يمكن أن يكون عدد الفدائيين الذين استشهدوا بقتال السلطة الأردنية، بحيث يمكن التخلص بعملية حسابية بسيطة - كمثل تلك التي تجريها بعض قيادات المقاومة - إلى استنتاج يؤديه أن الحملة العسكرية الأردنية قد فشلت لأنها لم تتمكن من تنفيذ عملية تصفية جسدية كاملة للعمل الفدائي!!

المقاييس الوحيد الحقيقي للحكم على مدى نجاح الحملة العسكرية الأردنية في تحقيق هدفها، هو رؤية مدى التراجع السياسي الذي استطاعت الحملة فرضه على المقاومة والاحتلالات التي ينطوي عليها هذا التراجع.

والذي لا شك فيه أن المقاومة قد أجبرت، بنتيجة المجزرة، على التراجع سياسيا إلى موقع نستطيع القول بأنه مختلف تماما عن كل مواقفها السابقة. لقد تاضلت المقاومة طويلا كي تبقى خارج أسوار الوضع العربي الرسمي فلا يتوحد اندماجها بالأنظمة، موضوعيا ومن فوق كمثل الشعارات، إلى طريق تصبح معه أداة لسياسات هي تقيض بمرور وجودها في الأصل. فإذا بتناقض القاهرة ثاني لتقصها على طريق يهدد بتحويلها إلى نظام عربي آخر أولا، وبوضوحها تحت مظلة وصاية عربية رسمية شاملة ثانيا، وبتهوير وجهتها في العمل بحيث تصبح مجرد واحدة من أدوات الحل السلمي ثالثا وأخيرا.

وإذا كانت الاتفاقات التي فرضت على المقاومة قد كبلتها بقيود سياسية ثقيلة، فإن هذه الاتفاقات ليست بالنسبة للنظام الأردني سوى نقاط انطلاق نحو فرض تراجع سياسي على المقاومة أوسع مدى بكثير مما انطوت عليه «النصوص» حتى الآن.

تروي أنباء عمان أن وصفي التل يردد في مجالسه الخاصة قائلا: «سوف أمشط عمان بينا بينا وسنرى ماذا يستطيع الفدائيون عمله في النهاية»! وأقوال وصفي التل لم تمد مجرد أقوال رغم أنه لم تكد تمر عشرة أيام على رئاسته للحكومة الجديدة. وأجراءات التضييق على المقاومة تتصاعد كل يوم، وأخرها محاولة إلغاء إمكانية العمل الفدائي العسكري ضد إسرائيل أصلا. لقد وجدت اتفاقية القاهرة النقاط التي يجوز للفدائيين أن يتحركوا فيها وينطلقوا منها (وكانت السلطة الأردنية شديدة الاهتمام بأن لا تكون بين هذه النقاط مراكز قريبة من العقبة يمكن للمقاومة أن تنطلق منها ضد الوجود الإسرائيلي في أيلات أو ضد المنشآت الإسرائيلية الأخرى المجاورة، وتحقق لها ما أرادت).

وقد حيلت أنباء عمان هذا الأسبوع معلومات مؤداها أن حركات عسكرية كثيفة قام بها الجيش الأردني للتحرك مقابل المواقع التي سمحت اتفاقية القاهرة للفدائيين بالبقاء فيها والانطلاق منها. وخطة التمرركز هذه ليست إلا بداية لمحاولة منع العمل الفدائي العسكري ضد إسرائيل عموما رغم السماح به نظريا. هكذا ينضج أن النظام الأردني لن يكفي بتكبير المقاومة بالاتفاقات التي فرضت عليها، بل هو يعمل على تقليص الرقعة - السياسية والعسكرية - التي سمحت تلك الاتفاقات للعمل الفدائي بأن يتحرك فوقها.

وإذا كان جهد الأنظمة العربية «المصيبة للعمل الفدائي» والتي التقت في القاهرة خلال مجزرة أيلول، قد انصب على محاولة ربط المقاومة بمسيرة الوضع العربي الرسمي ونفخها إلى نفثة القبول بالدولة الفلسطينية كجزء من الصيغة الشاملة في النهاية، فإن للنظام الأردني طموحا يتعدى ذلك بكثير. والتراجع السياسي الذي يريد هذا النظام فرضه على المقاومة هو من الاتساع بحيث تصبح حتى الدولة الفلسطينية «مطلبا عزيز القاتل»!!

إن أوساط النظام الأردني تردد علنا أن حكومة وصفي التل لم تات كي تنفي فقط في سياسة التصدي للمقاومة من

خلال تطويقها وشلها سياسيا وعسكريا، بل هي أنت كسي تنسف أيضا مشروع الدولة الفلسطينية وتضع في وجهه عقبة أردنية لا يمكن تخطيها. فالجناح الذي نفذ المجزرة ضد الفدائيين والذي قذف به الملك حسين إلى مقاعد الحكم بعد ذلك هو الجناح الممثل للقوى التي ترتبط مصالحها تاريخيا بمصالح العرش الهاشمي. وهي قوى بقدر ما يهملها أن يتحقق الحل السلمي، يهملها أيضا أن لا تقوم دولة فلسطينية تجعل من المملكة مجرد خفة شرقية لا تسنن ولا تفني من جوع. ومن أجل ذلك اتسمت مواقف هذه القوى «بالتطرف» ذاتها. ومن أجل ذلك أيضا كانت مناداتها المتكررة بتوجيه ضربة ميكرة إلى المقاومة الفلسطينية تسحقها سياسيا وتربطها بعملية الوضع الأردني الرسمي نهائيا بحيث يستعيد هذا الوضع دوره كخاطف رسمي وحيد بلسان سكان المملكة جميعهم، فلسطينيين وأردنيين. وقد أصبح وصفي التل عن ذلك كله في حديثه لجللة «الحوادث» بتاريخ ١١-٧-٧٠. فشن هجوما عنيفا على فكرة الدولة الفلسطينية قائلا: «... سامعل جهدي للمحافظة على الأردن بصفته الشرقية والغربية، لأن شرقي الأردن بدون الضفة الغربية سيكون ضريا من الجنون...». ولعلنا نستطيع مسن هنا أن نستكشف أسباب القلق الذي واجهته به القاهرة تشكيل حكومة وصفي التل! فالقاهرة، ومعها كل الأطراف المعنية بالصيغة، ترى في الدولة الفلسطينية جزءا من برنامج الحل السلمي لا سبيل لتجاهل ضرورته. بينما يحاول النظام الأردني المرور إلى تصفية القضية الفلسطينية دون توسط المقاومة أو محاولة أخفائها طرفا مباشرا في الصيغة.

هكذا يبدو الوضع السياسي الصعب الذي تواجهه المقاومة على أشد ما يكون وضوحا. وتضي قوى الحل السلمي، العربية والدولية، في استثمار نتائج مجزرة أيلول لحشر المقاومة أمام خيارين لا ثالث لهما:

- إما أن تواجه مفردة نظاما أردنيا يتشدد في مناعتها إلى حد التصحر لطبعتها نهائيا وإلغاء حتى صفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني.

- وأما أن تستسلم وتخرط بمساعدة «الجهات الصديقة» في مسيرة الحل السلمي لتستبدل هدف التحرير بشعار الدولة الفلسطينية.

ولن نستطيع المقاومة الأفلاطون من هذه الشبكة إذا استمر سلوكها السياسي محكما بأضاليل الفثرة الصادرة الآن عن بعض قياداتها حول فشل الحملة العسكرية الأردنية وخروج المقاومة من المحنة منتصرة!

لقد تحدثت مصادر المقاومة قبل أسبوع عن مجلس وطني فلسطيني استثنائي كان مفترضا انعقاده في مطلع هذا الشهر. إلا أن المصادر ذاتها عادت تتحدث عن احتياله التأجيل حتى مطلع العام الجديد. وهو أمر يبدو متناقضا مع ضرورة مواجهة أوضاع سياسية وتنظيمية ملحة يبدو واضحا أنها لا تحتمل التسويف.

- فهناك أولا مسألة اتخاذ موقف سياسي واضح من حكومة وصفي التل بكل ما يعنيه استئراجها والقبول بها أردنيا وعربيا.

- وهناك ثانيا مسألة الأوضاع التنظيمية التي يبدو واضحا أن الهياكل التقليدية للمقاومة لم تعد تستوفيها. وهي تنتقل بصورة عفوية إلى أشكال من التوحيد والممثل المشترك القاعدي لا بد من صوغها ضمن أفق يربطها بتناقض سياسي قادر على أن يوفر الحاسبة من ناحية وعلى أن يولد صيغة تنظيمية منسجمة مع متطلبات المرحلة الجديدة من ناحية ثانية. ذلك كله يمكن أن يكون بداية إعادة النظر المطلوبة في أوضاع المقاومة ووجهة سيرها.

«الحرية»

قضايا لبنانية:
• معركة الضمان الصّحّي
• الاشتباكات في عكا
• موكب لفلفة الفضائح..

«الحرية» تفتح صفحاتها لفصائل المقاومة:

تقرير من الجبهة الشعبية الديمقراطية حول أحداث الأردن الأخيرة

■ التطورات السياسية والعسكرية قبل حملة أيلول ■ حملة أيلول.. اغراضها.. ونتائجها

